

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية, علوم تسيير, علوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: مالية وبنوك
من إعداد الطالبة : قبي ربيحة
بعنوان :

الائتمان المصرفي و أثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 11 / 06 / 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / بولرباح غريب..... (أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور / عبد الرزاق مولاي لخضر..... (أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ/ عمر موساوي..... (أستاذ مساعد _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2013/2014

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية, علوم تسيير, علوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: مالية وبنوك
من إعداد الطالبة : قبي ربيحة
بعنوان :

الائتمان المصرفي و أثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 11 / 06 / 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / بولرباح غريب.....(أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور / عبد الرزاق مولاي لخضر.....(أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ/ عمر موساوي.....(أستاذ مساعد _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2013/2014

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أهدى شبابه وضحى بسواد شعره لأتمتع بضلال النجاح

إلى الذي اعتز وافتخر به ولا عز لي بعده أبي الغالي حفظه الله و رعاه

إلى من يعجز لساني عن نطق الكلمات تعبيراً عن عظمتها

إلى التي كانت أختنا وأما وريحانة دنيانا وبهجة قلبي إلى التي علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما إنا فيه

الآن أُمي العزيزة حفظها الله و رعاها

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواني وأخواتي.

كافة الأهل والأصدقاء

إلى كل من علمني حرفاً أصبح سناً برفقه يضيء الطريق إمامي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلبي

اهدي ثمرة جهدي هذا

... ريحة

شكر و عرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أولا وقبل كل شيء على أن هداني لانجاز هذا العمل ووفقني ورزقني الصبر لإتمامه
قال تعالى: (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل
أتوجه بشكري إلى الأستاذ المشرف: عبد الرزاق مولاي لخضر على قبوله أولا الإشراف على هذه المذكرة كما اشكره على الوقت الذي أتاحه لي سواء لإبداء النصح أو التوجيه
كما أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذ محمود فوزي شعوبي و الأستاذة عبلة مخرمش على توجيهاتهما و نصائحهما القيمة حول الموضوع
اشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم و صبرهم طوال فترة انجاز هذا العمل
كما اشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد و بأي شكل من الأشكال على إتمام هذا العمل
عسى الله أن يوفقنا لما فيه الخير

شكرا للجميع

الائتمان المصرفي و أثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994 – 2011)

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص بالجزائر خلال الفترة (1994 – 2011) بالإضافة للتعرف على واقع الاستثمار الخاص في الجزائر و أهم العوائق التي تقف أمام تقدمه. لمعالجة إشكالية الموضوع و اختبار فرضياته تم الاعتماد على التحليل الإحصائي حيث تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط باستعمال. طريقة المربعات الصغرى العادية و ذلك باستخدام برنامج Eviews7. أظهرت نتائج التحليل القياسي و بالتجريب المتكرر أن حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص لا يفسر لوحده التغير في حجم الاستثمار الخاص خلال الفترة المدروسة، و النتائج المتوصل إليها كانت غير معنوية إحصائيا. الكلمات المفتاحية : ائتمان المصرفي، استثمار خاص، اختبار، اثر.

Le crédit bancaire et de son impact sur l'investissement privé en Algérie au cours de la période (1994 -2011)

Résumé de la recherche

L'objectif de cette étude est tester l'apport du crédit bancaire à l'investissement privé en Algérie au cours de la période (1994 -2011).ainsi que d'apprendre à connaître la réalité de votre investissement en Algérie et les obstacles les plus importants au progrès

Pour trait le problématique du sujet et tester ses hypothèses nous sommes basé sur d'analyse statistique a été estimée le modèle du régression linéaire simple . en utilisant méthode des moindres carrés ordinaires et en utilisant le programme de Eviews7.

Les résultats de l'analyse la norme et l'expérimentation ont répété que le volume du crédit bancaire au secteur privé seul ne peut pas expliquer le changement dans le volume de l'investissement privé au cours de la période étudiée ; et les résultats obtenus n'était pas statistiquement significative.

Mots-Clés :

crédit bancaire, investissement privé, test, effet.

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص
02	تمهيد
03	المبحث الأول : الأدبيات النظرية.....
17	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية.....
12	خلاصة الفصل
22	الفصل الثاني: دراسة اثر الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص في الجزائر
32	تمهيد.....
42	المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة.....
37	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....
64	خلاصة الفصل
74	خاتمة
51	قائمة المصادر و المراجع
45	الملاحق.....
65	الفهرس.....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
24	توزيع الائتمان بحسب المدة (2000 – 2011)	.1
25	حجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد حسب القطاع خلال المدة 1994-2011.	.2
26	التطور السنوي للاستثمار الخاص في الجزائر للفترة(1994_2006)	.3
29	تطور معدل نمو الناتج المحلي الداخلي ومعدل التضخم للفترة (2011_1994)	.4
30	تطور المديونية الخارجية. و الاحتياطات الدولية للفترة (1994 – 2011) .	.5
37	البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغير المستقل خلال الفترة 1994 – 2006	.6
38	نتائج تقدير الانحدار خلال الفترة (1994 – 2006)	.7
39	النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى	.8
41	نتائج اختبار ستودنت للنموذج	.9

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
37	(تطور حجم كل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص و الاستثمار الخاص في الجزائر (1994 - 2006)	(1)
40	: العلاقة الخطية بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2006 - 1994	(2)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
55	النموذج للسلسلة بعد إدخال اللوغاريتم	01

مقدمة

ظل توجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق وفتح اقتصادياتها على الخارج، و سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي أدى بها إلى تحرير اقتصادها وخصخصة المؤسسات الاقتصادية و تحرير التجارة الخارجية و إعادة جدولة الديون الخارجية إضافة إلى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بغية محاربة التضخم و المشاكل الاقتصادية، فبدأ الاعتماد على القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي.

و من هذا المنطلق فقد عملت السلطات العمومية على ترقية و تطوير الاستثمار، لاسيما الاستثمار الخاص، و كان هذا من خلال قانون النقد و القرض 1990 الذي ألغى التمييز بين القطاعين العام و الخاص، كما ألغى الأحكام المتعلقة بنسبة المشاركة الأجنبية؛ كذلك قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 الذي أعطيت من خلاله الفرصة للقطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحريك عجلة النمو، و اعتبرت حرية الاستثمار مبدأ أساسيا من حق كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، و طني أو أجنبي، وفتح مجال الاستثمار في كل الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها تحقيق ترقية و تحسين المحيط، الإنتاج و الشغل، لاسيما في المناطق النائية و المحرومة .

إضافة إلى إصدار قانون توجيهي متعلق بتطوير الاستثمار بتاريخ 20/08/2001. و لقد استطاع القطاع الخاص رفع التحدي و تحقيق بعض النتائج الإيجابية على الصعيد الداخلي و الخارجي، و يرجع هذا إلى الوعي الكبير لدى أصحاب الفئات المالي و الاستقرار الأمني الذي ساد البلاد في الآونة الأخيرة، و أيضا تطبيق الكثير من الإجراءات التحفيزية.

لكن يبقى دائما المستثمر في الجزائر يعاني من عدة مشاكل حالت دون وصوله إلى الأهداف المرجوة، و هذه العراقيل تتمثل أساسا في المعاملات الإدارية الكثيرة و المعقدة، بالإضافة إلى المشاكل التي يواجهها في القطاع المصرفي و الذي من المفروض أن يساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية، إلا أن التعقيدات الكبيرة في منح الائتمان و الصلابة و عدم مرونة البنك في معاملاته مع المستثمرين و خاصة عند دراسته لملفات الاستثمار، التي تعتمد على قواعد الحيطه و الحذر في تحديد شروط توزيع الائتمان و تقدم على أساس تقييم مالي مسبق، وكذلك مردودية المشروع و على الفرصة الاقتصادية؛ كل هذه الممارسات المفروضة من طرف المصارف الوطنية، مشحونة بأنواع من المضايقات، و التي في الغالب ما يراها أصحاب المشاريع الخاصة شرطا تعجيزيا يضيق الخناق على قطاعهم، مما أدى إلى تعطيل بعض المتعاملين في تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع.

الإشكالية :

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

إلى أي مدى يؤثر الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص في الجزائر ؟

إلى جانب هذه الإشكالية و من اجل الإلمام بموضوع الدراسة كان ولا بد من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الائتمان المصرفي، و ما علاقته بالاستثمار الخاص؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص في الجزائر؟
- إلى أي مدى يساهم الائتمان المصرفي في تدعيم و توجيه الاستثمار الخاص في الجزائر؟.

فرضيات البحث :

للإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا الفرضيات التالية :

1. الفرضية الرئيسية:

- يعتبر منح الائتمان المصرفي الوظيفة الأساسية للبنوك، و له اثر ايجابي على الاستثمار الخاص.

2. الفرضيات الجزئية:

- توجد علاقة بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص في الجزائر غير معنوية إحصائيا؛

- للائتمان المصرفي دور محدود في تدعيم و توجيه الاستثمار الخاص في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

- يندرج موضوع البحث ضمن مجال التخصص، كذلك الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع؛

- إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي و المكتبة؛

- التطورات الحاصلة بصفة خاصة في الميدان المصرفي وكذا البحث في الوسائل والتسهيلات الناجمة لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث إلى ما يلي :

- الوقوف على طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص في الجزائر؛

- التعرف على مدى توجه البنوك الجزائرية في تمويل الاستثمار الخاص؛

- الوصول إلى توصيات مختلفة لتفعيل الدراسة.

أما عن أهمية هذه الدراسة تبدو من كونها تعالج إحدى القضايا التي استقطبت اهتمام جل الدول النامية و هي: كيف يمكن الاعتماد على الاستثمار الخاص و ترقيته، و هذا من خلال تمويله عن طريق الائتمان المصرفي، مما يستدعي البحث في العوامل الحقيقية و تحليلها. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الفترة الزمنية المعتبرة، و التي تميزت بتجسيد إصلاحات جذرية، تمثلت في التحول إلى اقتصاد السوق، كما عرفت أيضا العديد من القوانين المنظمة للاستثمار، بالإضافة إلى ذلك تكمن الأهمية في كون هذه الدراسة مساهمة متواضعة عساها تفتح نافذة أوسع للباحثين و المهتمين بهذا المجال.

حدود الدراسة : تتكون حدود الدراسة من :

- الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني

- الإطار الزمني : تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1994 إلى غاية 2011. فقد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة

خلال هذه المرحلة، و أهم ما ميزها هو شروع الدولة في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بمعية مؤسسات التمويل الدولية.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع لتحليل مختلف أبعاده، و الإجابة على الإشكالية المطروحة؛ ارتأينا

اختيار المنهج الوصفي لأنه يمكننا من توضيح جوانب الموضوع النظرية، و الذي يهتم بتجميع البيانات و المعلومات، و تنظيمها

بشكل تسلسلي، و الإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص و الدراسات السابقة هذا بالنسبة للفصل الأول.

كما تم اعتماد أسلوب منهج دراسة الحالة في الفصل الثاني لأنه يوافق طبيعة الموضوع مستخدمين أدوات التحليل القياسي؛ لتقدير نموذج الانحدار البسيط بتطبيق برنامج Eviews7.

مرجعية الدراسة :

أثناء القيام بإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد أساسا على المراجع التالية :

- اعتماد مراجع من كتب، مذكرات، دراسات سابقة، تقارير سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.

- الاستعانة بشبكة الانترنت من اجل الحصول على الدراسات الحديثة و بياناتها.

صعوبات البحث :

إن من أهم الصعوبات التي اعترضنا أثناء قيامنا بهذا البحث تتمثل فيمايلي:

- تشعب الموضوع و شموله على عدة عناصر مترابطة الأمر الذي حتم علينا عدم التطرق إلى بعضها رغم أهميتها؛

- عدم تجانس الإحصائيات و تضاربها من مصدر لآخر وصعوبة الوصول إلى بعض التفاصيل منها؛

- قلة المصادر و المراجع ذات الصلة بالموضوع و خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار الخاص.

هيكل البحث :

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث و التساؤلات المتفرعة عنها؛ سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى

فصلين كالآتي:

الفصل الأول : ويخص الإطار النظري للائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص حيث يتضمن مبحثين؛ المبحث الأول

سنركز فيه على الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص كل على حدى بشكل مختصر و بسيط. أما المبحث الثاني

يتضمن الدراسات السابقة في هذا الميدان.

الفصل الثاني : خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية، إذ تم في المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في

الدراسة، من خلال عرض و تحليل متغيرات الدراسة؛ و كذا سرد تعريف النموذج المستعمل؛ أما المبحث الثاني فقد كان حوصلة

الفصل الثاني لما تم فيه من عرض ومناقشة للنتائج المتوصل إليها.

**الفصل الأول: الإطار النظري
للائتمان المصرفي و الاستثمار
الخاص**

تمهيد :

يعد الائتمان المصرفي من الأنشطة الرئيسية للبنوك و التي تحقق من خلاله معظم إرباحها، و يأتي الجزء الأكبر من هذه الأرباح في توفير الموارد المالية اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية، و توجيه هذه الموارد الوجهة التي تخدم هذه القطاعات. فباعتبار الاستثمارات الخاصة آلية فعالة في تقدم الاقتصاد تسهر جل الدول على تنشيطه و توسيعه حسب أهدافها و مهامها وذلك من خلال تشجيع البنوك على منح التسهيلات اللازمة عن طريق القروض المختلفة. فيرى الكثيرون أن التغير في حجم الائتمان المصرفي له تأثير كبير على الاستثمار، و عليه لا بد من إعطاء الأهمية الكاملة لهذه إلى العملية.

سنحاول في هذا الفصل سرد جملة من المفاهيم المرتبطة بالائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص؛ و سيتم التطرق إلى التفاعل الناتج عن هذين المتغيرين من خلال إبراز العلاقة بينهما. كما سنستعرض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع و كذا علاقة هذه الدراسات بالمدكرة محل الدراسة؛ و بالتالي فهيكمل هذا الفصل سيكون كالآتي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية؛

المطلب الأول: مدخل عام إلى الائتمان المصرفي؛

المطلب الثاني: علاقة الائتمان المصرفي بالاستثمار الخاص،

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية؛

المطلب الأول: الدراسات السابقة؛

المطلب الثاني: علاقة الدراسات السابقة بالمدكرة محل الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المطلب الأول: مدخل عام إلى الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية و من أكثر الفعاليات المصرفية حاذية لإدارة البنوك التجارية و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى؛ **كأنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك و المؤسسات المالية الوسيطة و إنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها.**

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

أولاً: تعريف الائتمان المصرفي

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد "هو القدرة على الإقراض"، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدانة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.¹

يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها ، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً. و هناك طرفان في عملية الائتمان: الأول و هو مانح الائتمان و يسمى الدائن أو المقرض، و الثاني و هو متلقي الائتمان و يسمى بالمدين أو المقرض. و قد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً نظير تخليه عن القيمة الحاضرة ، و يلاحظ أن الائتمان و الدين هما شيء واحد منظوراً إليه من جهتي نظر مختلفتين هما وجهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الآخر، فالمقرض يمنح ائتماناً و المقرض يلتزم بالدين.²

و يعرف أيضاً بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، و يقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، و ذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد و العملات و المصاريف ...³

ولقد جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19 أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعده منح على سبيل السلف، لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معاً لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع.⁴

¹ عبد العزيز الدغيم ، ماهر الامين ، امين الجرو " التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد (28) ، العدد 3 ، 2006 ، ص 194 .

² - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 77.

³ صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي و غسل الأموال، القاهرة- عالم الكتاب، 1423هـ-2003م، ص 25.

⁴ Ammour Ben Halima : Pratique de Technique Bancaire, ed Dahlab, Alger, 1997, p, 55.

ثانيا: بعض المفاهيم المرتبطة بالائتمان المصرفي¹

هناك عدد من المفاهيم ذات العلاقة و الارتباط بالائتمان هي :

التسهيلات المصرفية.

تتضمن التسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين ، بحيث يسمح لهم باستعمالها خلال مدد محددة ، و ضمن شروط و ضمانات محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا ما بين البنك و عملائه ، و تكون هذه التسهيلات موثقة بعقود و مستندات توقع من قبل الطرفين (الدائن و المدين) .

الجدارة الائتمانية.

مدى قابلية المقترض في الحصول على الائتمان و تعتمد بشكل رئيس على المركز المالي و الائتماني للمقترض ، و كلما كانت الجدارة الائتمانية للمقترض جيدة زادت فرصته و قدرته في الحصول على التسهيلات الائتمانية ، و العكس صحيح .

المعاملة الائتمانية.

أية معاملة قائمة على أساس دفع القيمة المقابلة لها في المستقبل .

سقف - حدود الائتمان

حدود التسهيلات المصرفية التي تمنح من قبل البنك لعملائه (المدينين) ، تعني أقصى مقدار من الائتمان الذي يمنحه البنك لعميله بحيث لا يستطيع تجاوز هذا الحد أو السقف إلا بالحصول على موافقة إدارة الائتمان (مركزية الائتمان) ، أو يمثل تحديد سقف كلي للإقراض لقطاعات معينة أو الشركات ككل أو الأفراد.

أداة الائتمان .

عملية توثيق العلاقة بين البنك (الدائن) و المقترض (المدين) من خلال العقود الائتمانية حيث تبين حقوق و التزامات كل طرف من هذه الأطراف و من الأمثلة على ذلك : عقد الاعتماد المالي الذي يتم استخدامه في مجال الجاري مدين السحب على المكشوف ، و القروض و الشروط العامة لخصم الكمبيالات و الاعتمادات و الكفالات .

المنشآت الائتمانية

الجهات التي يتم من خلالها منح الائتمان، و تضم العديد من الجهات: مثل المؤسسات المالية، البنوك التجارية كانت تقليدية أو إسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية أو متخصصة و بيوت الخصم و وحدات الإقراض.

النظام الائتماني

كل ما يتعلق بالائتمان من منشآت ائتمانية و معاملات و الأدوات و القوانين و الأعراف المتعلقة بمنح الائتمان و تحصيله .

المخاطر الائتمانية

عدم تمكن المدين من تسديد التزاماته اتجاه البنك (الدائن) من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في المواعيد المتفق عليها ، ووفقا للشروط المتفق عليها.

¹ محمد داود عثمان " إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره " عمان دار الفكر ناشرون و موزعون ط 1 2013 - 1434 ص 25 - 26.

الفرع الثاني : أنواع الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع و يصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها مايلي :

1 - حسب الغرض من الائتمان : تعرض البنوك التجارية أنواع من الائتمان المصرفي وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي مثل:

- الائتمان الاستهلاكي :

هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية كالسيارات، الثلاجات، الغسالات... الخ فهو يعتبر ائتمان شخصي، يمنح في اغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة و الشركات الأخرى .¹

- الائتمان التجاري:

وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات .²

- الائتمان الاستثماري:

هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالألات و الأراضي وغيرها.³

2 - من حيث المدة: و يعتبر هذا التقسيم أساسي حيث يتم خلاله تقسيم الائتمان حسب فترته أو أجل انقضائه إلى قصير متوسط و طويل الأجل.

- ائتمان قصير الأجل:

وهو ائتمان لا تزيد مدته عن سنة ، و يمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة ، كما يستعمل في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة ، و يتميز هذا النوع بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر اجله .⁴

- ائتمان متوسط الأجل :

ويوجه هذا النوع لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها (07) سنوات ، مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة ...، و نظرا لطول المدة ، فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ، و ينقسم إلى نوعين : قروض قابلة للتعبئة : أي لن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، أما النوع الثاني فهي قروض غير قابلة للتعبئة و هنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض.

¹ طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2007. ص 452

² سيف هشام صباح فخري " الائتمان المصرفي و دور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية " ماجستير في المالية و المصرفية . كلية الاقتصاد . متاحة على الرابط التالي : <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads> جامعة حلب

³ حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، ط 1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2002 ، ص : 95 .

⁴ عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2000 ص 113

ت . الائتمان طويل الأجل :

وهو يفوق في الغالب (07) سنوات ، و يمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة ، و يوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية ...) .
و نظرا لطبيعة هذه النوع (المبلغ الضخم و المدة الطويلة) ، تقوم به مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة ، لا تقوى البنوك عادة على جمعها .¹

3 حسب شخصية متلقي الائتمان:² و ينقسم الائتمان تبعا لهذا المعيار إلى :

أ . الائتمان الخاص:

وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الائتمان على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات الخاصة لدى منح الائتمان (البنوك) .

ب . الائتمان العام:

يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (للدولة و الهيئات و المؤسسات العامة و المصالح الحكومية) ، حيث تعتمد قدرتهم في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة و على الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية

4 حسب ضمان الدين³: طبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي (غير مضمون) و ائتمان عيني :

أ . الائتمان الشخصي (قروض غير مضمونة) :

لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه و يكفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد و بثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل (حسن سمعته و متانة مركزه المالي)

ب . الائتمان العيني: (قروض مضمونة):

يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه، و عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، و يسمى الفرق بين القيمتين باسم " هامش الضمان " و من الصور الشائعة لهذا النوع من الائتمان نذكر:

✓ **القروض بضمان بضائع:** حيث تكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان و يشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين و التأمين عليها.

✓ **القروض بضمان الكمبيالات:** و هنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك و تكون هذه الكمبيالات مظهره للبنك .

✓ **القروض بضمانات متنوعة :** هناك أنواع مختلفة من القروض تندرج تحت هذا النوع من السلف بضمان المرتبات، و كذلك اعتمادات المقاولين ، واعتمادات التصدير و الاستيراد .

¹ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ط 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007 ، ص 74 .75 .

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص : 96 .

³ زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، مرجع سابق ، ص.80 ، 81 .

الفرع الثالث: محددات طلب و عرض الائتمان المصرفي

أولاً : محددات الطلب على الائتمان المصرفي (الحاجات الائتمانية)

أيما كان مصدر الطلب على الائتمان المصرفي (طلب فردي - طلب مشروعات قطاع الأعمال العام و الخاص - طلب حكومي) فإنه يعتبر دالة في عدد كبير من المتغيرات التفسيرية نذكر منها :

1-المحددات الموضوعية : يقصد بها تلك العوامل أو المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في الطلب على الائتمان المصرفي بصفة خاصة ومن أهمها¹:

1-1-أسعار الفائدة المدينة : أي الخاصة بما تقدمه البنوك من قروض : فمع افتراض ثبات العوامل الأخرى، تكون العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه علاقة عكسية (كلما زادت أسعار الفائدة قل الطلب على الائتمان).

1-2-أسعار الفائدة على بدائل الائتمان: للائتمان المصرفي عدد من البدائل يمكن تحديد أهمها في البدائل المالية (السندات، أذون الخزانة...)، و البدائل النقدية (العملات الأجنبية)، ناهيك عن البدائل السلعية (ذهب، فضة...)، فإذا افترضنا بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية مثلا : السندات مقارنة بأسعار الفائدة على الائتمان البنكي إلى تحول الوحدات الاقتصادية الطالبة للائتمان من السوق المصرفية إلى سوق الأوراق المالية، أي أن العلاقة بين أسعار فائدة بدائل الائتمان من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان البنكي كمتغير تابع من ناحية أخرى علاقة طردية.

1-3-الدخل : إن ارتفاع مستويات الدخل لمختلف الوحدات الاقتصادية يؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المصرفية ، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية .

2-عوامل اعتبارية : توجد مجموعة من العوامل ذات الطابع الشخصي لها بعض التأثير في الطلب على الائتمان الذي تقدمه البنوك . و لعل من هذه العوامل الرغبة والقدرة على الادخار لأصحاب المشاريع والتي تؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان، عوامل عقائدية (تحريم سعر الفائدة ، الأذواق)².

3-عوامل مرفقيه على المستوى القطاعي : بالإضافة إلى محددات الطلب على الائتمان البنكي - على المستوى الجزئي - يتأثر الطلب على الائتمان البنكي بعدد من العوامل المرفقيه على المستوى القطاعي³.

3-1 عوامل مرفقيه على مستوى الجهاز البنكي : والتي تؤثر في الطلب على الائتمان منها:

3-1-1 مدى حرية الإدارة المصرفية في اتخاذ قرار الائتمان؛

3-1-2 سياسة المساندة البنكية؛

3-1-3 الإعلان المستمر عن مقومات السياسة الائتمانية ؛

3-1-4 سياسة ضمان الائتمان البنكي .

3-2 بعض الاعتبارات المتصلة بقطاعات النشاط الاقتصادي : قد تتجه فئة من المتعاملين مع البنوك إلى المطالبة ببعض

التغيرات في شروط الاقتراض والتي قد يكون لها آثار على حجم الطلب على الأموال المصرفية من هذه الفئات طائفة المصدرين، الشباب، أصحاب المشروعات الصغيرة.

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي . ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، 2000 ص 100

² نفس المرجع 134

³ جاسر محمد سعيد الخليل ، اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، السنة الجامعية

2004 - 2005 ، ص 92 . 94

4-عوامل مرفقية على المستوى الكلي : على المستوى الكلي (القومي) توجد العديد من العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الائتمان .¹

4-1 السياسة الاقتصادية المتبعة : يتأثر الطلب على القروض المصرفية بمختلف أدوات السياسة الاقتصادية العامة و في مقدمتها :

- السياسة السعرية العامة .

- السياسة الانفاقية والضرائبية .

4-1-1: مستويات الأسعار والسياسة العامة : يشير الاستقراء التاريخي لأثر التغيرات السعرية على الطلب على الأموال

المودعة بالبنوك بصفة عامة وعلى الائتمان المصرفي بصفة خاصة ، ففي حالة ارتفاع مستويات الأسعار فإنه يتعين على الوحدة الإنتاجية الحفاظ على كم و نوع مدخلات العملية الإنتاجية مما يتطلب مزيد من الإنفاق في هذه الحالة والذي يؤدي مع ثبات العوامل الأخرى إلى زيادة الطلب على السحب من البنوك لسد الثغرة التمويلية الناشئة عن زيادة الإنفاق عن مستوى الدخل .

4-1-2 السياسات المالية : والتي تتمثل أساسا في السياسة الإنفاقية والسياسة الضرائبية فمن ناحية قد تتجه الدولة إلى تقديم دعم مالي للقروض التي تحصل عليها بعض القطاعات (القطاع الفلاحي مثلا) مما يشجع هاته الأخيرة على زيادة اقتراضها من البنوك، ومن ناحية أخرى تلعب السياسة الضريبية المتبعة تجاه الفوائد دورا مهما في التأثير على رغبة العملاء في الاقتراض من البنوك.

4-2 الظروف الاقتصادية السائدة : ونعني بما كل من الظروف المحلية والظروف الدولية

4-2-1 الظروف الاقتصادية المحلية : ففي أوقات الرواج والانتعاش تزداد الحاجة إلى رأس المال العامل لتغطية العديد

القطاعات التمويلية والناشئة عن ضخ العديد من الاستثمارات في المجتمع ويحدث العكس في حالة الكساد .

4-2-2 العوامل الخارجية (الظروف الدولية): يشهد العالم اليوم سيادة ظاهرة تدويل المعاملات المالية الاقتصادية

والتجارية العالمية ومن ثم يتعذر الانعزال عن هذا الاتجاه، وتلعب الاعتبارات الدولية دورا هاما في التأثير على الطلب المحلي

للائتمان المصرفي و ذلك من خلال نظم الصرف الأجنبي السائدة و كذا مستويات النشاط الاقتصادي

ثانيا : **محددات عرض الائتمان المصرفي:**²

تتحكم في عملية منح الائتمان (عرضه) نوعين من الضوابط:

- ضوابط خارجية

- ضوابط داخلية

1- ضوابط الائتمان الخارجية : و يقصد بها تلك الضوابط التي تفرض على البنك من مصادر خارجية سواء كانت قوانين

مستقرة في القطاع المصرفي أو كان البنك المركزي .

1-1- القواعد العامة للائتمان :

وتتمثل في الضوابط الواجب احترامها عند تقديم الائتمان والواجب دراستها من طرف البنك لتحديد المخاطرة

الائتمانية ، و يطلق عليها اسم بديهيات أو آليات العملية الائتمانية وهي خمسة :

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي مرجع سابق ص 144

² محمد كمال خليل الحمزاوي مرجع سابق ص 154

- سمعة العميل و أخلاقه
- القدرة على الدفع
- رأس المال
- الضمانات
- الظروف الاقتصادية

1-2-رقابة البنك المركزي للائتمان:

و تكون من خلال أدوات السياسة المالية، أدوات السياسة النقدية والائتمانية هاته الأخيرة التي يصمم أهدافها و يشرف على تنفيذها البنك المركزي والتي من بينها التأثير على حجم الائتمان الكلي المقدم إلى المجتمع من طرف البنوك ، و يستعمل في ذلك مجموعة من الأدوات مثل : الاحتياطي القانوني، سعر الخصم..... .

2- ضوابط الائتمان الداخلية (داخل البنك):

تعد معرفة البنك بالظروف الاقتصادية و البيئة الخارجية المحيطة به نقطة البداية لرسم خطة البنك الائتمانية و السياسات الواجب عليه إتباعها.

المطلب الثاني: علاقة الائتمان المصرفي بالاستثمار الخاص

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

أولاً: مفهوم الاستثمار

الاستثمار هو التضحية بالثروة الحالية المؤكدة لثروة في المستقبل غير مؤكدة¹ كما يقصد بالاستثمار التحلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه على القيمة الحالية للأموال المستثمرة ، و كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم و ذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات .²

ثانياً : نظريات الاستثمار³

تكلفة التعددية الحدية:

اقترح Lerner في عام 1953 مفهوم يرتبط بزيادة تكلفة الاستثمار ، حيث نوه إلى أن ارتفاع سعر عرض السلع الاستثمارية ينطوي ضمناً على انتهاج المنشآت لطريقة الوصول تدريجياً إلى المستوى الأمثل لرأس المال. هذا التدرج محكوم بتزايد التكلفة الحدية، التي تمثل بدورها السبب وراء انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار. وبناء على ذلك، فإنه كلما زاد الاستثمار فإن تكلفة السلع الاستثمارية الجديدة تزداد، ومن ثم تنخفض الكفاءة الحدية للاستثمار حتى تصل إلى مستوى سعر الفائدة قبل الوصول إلى المستوى الأمثل لرأس المال.

ويفترض أن تعريف الكفاءة الحدية للاستثمار (MEI) على أنها معدل العائد على المشروع كالاتي:

¹ خالد وهيب الراوي ، الاستثمار ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 1999 ص28

² محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الاردن ، 1999 ص 24

³ عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار : النظريات و المحددات ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67 ، 2007 ص 8

$$MEI = MPK - MAC$$

حيث تمثل MPK الإنتاجية الحدية لرأس المال، وتمثل MAC قيمة التعديل اللازم لتكلفة الاستثمار الحدية (منحنى محدب) (ويمكن النظر إلى MAC على أنها سعر عرض السلع الاستثمارية). وقد تم افتراض MPK ستظل ثابتة على الأجل القصير ولكنها تتغير على الأجل الطويل.

ووفقا لمفهوم فيشر. فإن المنشآت سوف تستثمر خلال فترة واحدة (على الأجل القصير) حتى تتساوى MEI مع سعر الفائدة الحقيقي. إن منحنى MEI يأخذ شكل منحنى هابط من اليمين إلى اليسار ناتج عن علاقة طردية بين الاستثمار في فترة واحدة، وتكلفة التعديل الحدية MAC . ومن ثم فإن المستوى الأمثل للاستثمار سوف يتحدد عندما تتساوى MEI مع سعر الفائدة. وعلى أية حال. فمن المفهوم من نظريات الاقتصاد الجزئي كما طورها Clark، إن المستوى الأمثل لرصيد رأس المال K يتحقق عندما تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال MPK سعر الفائدة. وعند هذا المستوى الأمثل، لا يتم تنفيذ مزيد من الاستثمارات بمعنى أن التراكم الرأسمالي يتوقف عند هذا الحد. وعند المستوى الأمثل لرأس المال فإن معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال المقابل لهذا المستوى يتساوى مع سعر الفائدة السائد. و لذلك فإن منحنى MEI يعني تساوي MEI مع سعر الفائدة عند مستوى استثمار جديد = صفر. وعند هذه النقطة، تتحقق صلاحية كل من مفهوم فيشر ($MEI=I$) النظرية النيوكلاسيكية:

اكتشف النيوكلاسيك أن الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي)، وعند هذه النقطة تصبح الاستثمارات الجديدة صفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي عند هذا الحد.

نظرية توبين q للاستثمار

وفقا للنظرية التي تعد في نفس إطار الفكر النيوكلاسيكي (Topin 1969)، فإن نسبة q هي القوى المحركة وراء الاستثمار وتحسب بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على تكلفة إحلاله. وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح، كلما كان الاستثمار مربحا بمعدل يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة. و فد ادعى توبين أن تزايد التكلفة الحدية للاستثمار يعتبر السبب وراء اختلاف نسبة q عن الواحد الصحيح.

الكبح و العمق المال:

ثمة أسلوب آخر أطلقه الليبراليون الجدد (1973 Show و 1979 McKinnon) يعتمد على العمق المالي و أسعار فائدة مرتفعة لتحفيز النمو الاقتصادي. واستند إدعاؤهم على أن الاقتصاديات النامية غالبا من تعاني من ظاهرة الكبح المالي (التي تعني بوجه عام تحديد أسعار الفائدة إداريا عند مستويات منخفضة) الناتجة عن عدم وجود أوعية متطورة للدخار و بالتالي فإن الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار (الاستثمار و الادخار الذاتي) مما يعني أن تحفيز الادخار و الاستثمار يستوجب تحرير أسعار الفائدة و تطوير أوعية ادخارية مما يؤدي إلى زيادة الادخار و ألتئمان وكذلك إلى التخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يسهم حتما في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. ووفقا لذلك، فإن الاستثمار يتناسب طرديا مع سعر الفائدة الحقيقي (عكس وجهة نظر النيوكلاسيك). ويمكن تفسير ذلك بزيادة الحافز وراء الادخار في ظل أسعار فائدة مرتفعة من خلال الوسطاء الماليين، ومن ثم زيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار.

عدم اليقين Uncertainty

أدخلت الأدبيات الحديثة عنصر اللاتيقين في نظريات الطلب على الاستثمار بفعل عدم قابلية الرجوع في القرار الاستثماري (1991. indyck) و أساس هذه الحجة هو أن السلع الرأسمالية غالبا ما تمثل قرار المشروع و عادة ما تنخفض قيمتها إذا ما تقرر إعادة بيعها. و عليه فإن الرجوع في القرار الاستثماري بعد تحمل تكاليف بداية المشروع يكون أكثر كلفة من

الاستثمار الإيجابي ونادى بنديك *Pindyck* بتعديل قاعدة صافي القيمة الحالية (التي توصي بالاستثمار في حالة ان تكون قيمة وحدة رأس المال تساوي على الأقل تكلفتها) في حالة القرار الاستثماري الذي لا يمكن الرجوع فيه، و ذلك لصعوبة قرار تصفية المشروع بعد إقامتهن و خاصة إذا ما تغيرت شروط السوق بشكل عكسي. وعلى ذلك، فإن قيمة الوحدة من رأس المال يجب أن تتعدى تكلفة الشراء و التركيب بمبلغ يتساوى مع تكلفة الاستمرار في الاستثمار.

ثم جاء رودريك *Rodrick* (عام 1991) ليدخل عنصر آخر لعدم اليقين و هو عدم اليقين من السياسات المتبعة كمحدد من محددات الاستثمار الخاص. فعند انتهاء سياسة الإصلاح يكون من الصعوبة للقطاع الخاص التنبؤ باستمرارية هذه السياسة و يرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها التخوف من ان تؤدي النتائج غير المتوقعة للإصلاح إلى تغيير السياسة الجديدة أو العودة للسياسات السابقة. ومن ثم فإن السياسة الرشيدة تتطلب الانتظار الحين توفر درجة كبيرة من اليقين.

ثالثا: النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت¹

1. نموذج المعجل المعمم:

يفترض النموذج أن الرصيد الأمثل لرأس المال هو مضاعف ثابت من الناتج، و أن التكلفة المصاحبة لتعديل رأس المال الفعلي ليصل إلى رأس المال الأمثل، و إن إحلال رأس مال جديد محل رأس المال المتهالك يعتمد على المستوى الحالي و السابق للناتج و في ضوء ذلك تم اشتقاق النموذج كالاتي :

$$I_t = \beta_0 \sum_{i=0}^{\infty} \beta_1^i X_{t-i} + \delta k_{t-1} + e_t$$

حيث:

I_t : إجمالي الانفاق الاستثماري الحقيقي المخطط للفترة الحالية .

β_0 : صافي الاستثمار الحقيقي الذي يتحدد بمتغيرات لم يتضمنها النموذج .

X_{t-1} : الناتج خلال الفترة السابقة او مؤشر لمستوى النشاط الاقتصادي .

δk_{t-1} : الاستثمار الجديد الذي حل محل الاستثمار المتهالك .

2. نموذج التدفقات النقدية :

هو نفس النموذج السابق بإضافة متغير يمثل التغير في التدفقات النقدية الحقيقية لفترة إبطاء واحدة، و من المفهوم أن التدفقات النقدية الاسمية مقسومة على رقم قياسي مناسب لمستوى الأسعار، أما التدفقات النقدية الاسمية فهي عبارة عن مجموع قيمة الإهلاك، الأرباح بعد استقطاع الضرائب و التغير في مستوى المخزون الناجم فقط عن تغير الأسعار .

3. نموذج النيوكلاسيك :

رأى بعض الاقتصاديين أن كلا من النموذجين المذكورين غير كافيين، حيث لم يتضمنا سعر المنتج النهائي و أسعار مدخلات الإنتاج مع الأخذ في عين الاعتبار إن المنشأة التي ترغب في تعظيم أرباحها يجب أن تهتم بأسعار مدخلات الإنتاج و منتجها النهائي .

$$I_t = \beta_0 \sum_{i=0}^{\infty} \beta_1^i \alpha \left(\frac{p_x}{c} \right) dk_{t-1} + e_t$$

حيث :

¹ عادل عبد العظيم، ارجع سابق، ص 8

P سعر المنتج النهائي .

C تكلفة رأس المال - سعر الفائدة الاسمي طويل الأجل + معدل الإهلاك - معدل التضخم .

حصة رأس المال في الناتج .

4. نموذج النيوكلاسيك المعدل

النموذج الكلاسيكي الموضح أعلاه يعني ضمناً أن نسبة رأس المال إلى القوى العاملة سوف تتغير بشكل مستمر كلما تغيرت نسبة سعر المنتج النهائي إلى تكلفة رأس المال ، مما يعني أن هذه النسبة سوف تتغير قبل و بعد تشغيل رأس المال، ورأى الاقتصاديون ضرورة تعديل هذا النموذج بحيث يتضمن نسبة ثابتة أيضاً بين سعر المنتج النهائي و تكلفة رأس المال.

5. نموذج تقييم الأوراق المالية

يقوم هذا النموذج على فرضية أساسية تتمثل في أن مالكي المنشأة يهتمون بإدارة أصولها المستثمرة في الأدوات المالية، بهدف تعظيم قيمة مساهمتهم في حقوق الملكية ، و عليه فإن مالكي المنشأة سوف يقومون بإصدار أدوات حقوق الملكية جديدة باستخدام حصيلة الاكتتاب لشراء سلع رأسمالية إضافية ، و بالتالي فإن القيمة السوقية للمنشأة ترتفع. وعلى ذلك فإن المتغير الأساسي في دالة الطلب على الاستثمار يتمثل في النسبة بين القيمة السوقية لأدواتها المالية إلى تكلفة إحلال السلع الرأسمالية.

الفرع الثاني: الاستثمار الخاص و محدداته

تعتبر استثمارات القطاع العام الممول الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم و في الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر و هذا بعكس ما يحدث في الدول النامية ، حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد ، و الاستثمار الخاص له الدور الثانوي.

أولاً: مفهوم الاستثمار الخاص

الاستثمار الخاص هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع، و تقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية

أو أجنبية أو مشروع مشترك؛ يطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساساً خلال فترة زمنية مستقبلية.¹

و الاستثمار الخاص يقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع.²

ثانياً: محددات الاستثمار في الدول النامية³

لم تحظ محددات الاستثمار الخاص للاقتصادات النامية إلا بالقليل من الدراسات، ويعود ذلك إلى عدم توفر

البيانات، الاعتماد على الاستثمار العام بدرجة أكبر والحاجة إلى إعادة صياغة نظريات الاستثمار التي تلائم الاقتصادات المتقدمة ولا تلائم الهياكل الاقتصادية للدول النامية.

¹ غدير بنت سعد الحمود ، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد ،

كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود 1425 هـ / 2004 م ، ص 20

² http://nadwa_abdulkarim_otif عبد الكريم احمد عاطف . مناخ الاستثمار و اهميته في جذب الاستثمارات ص 3 متاحة على الرابط

³ عادل عبد العظيم، مرجع سابق ص 15

تقنين أو ترشيد الائتمان المحلي

إن عدم أو نقص تطوير أسواق المال (خاصة أدوات حقوق الملكية) تجعل المشروعات أو الشركات تعتمد بدرجة عالية على الائتمان المصرفي ليس فقط لاحتياجات رأس المال التشغيلي (مثل إحتياجات دفع أجور العمال وشراء المواد الخام... الخ) ولكن أيضا لاحتياجات التمويل الطويل الأجل (التراكم الرأسمالي). وفي الاقتصادات حيث أسعار الفائدة تتحدد بالقرارات الإدارية (مما ينتج عنه أسعار فائدة حقيقية سالبة) فإن ذلك يسفر عن وجود طلب زائد على الائتمان المصرفي مما يدفع المصارف لتقنين منح القروض، ونظرا لما تعاني منه المصارف من نقص في المعلومات المتعلقة بجودة المشروعات الاستثمارية، فإن تقنين الائتمان المصرفي قد يكون سياسة داخلية للمصارف. وفي هذه الحالات، فإنه يجب اعتبار كمية الائتمان المصرفي المتاحة وليس أسعار الفائدة هي المحدد للاستثمار.

مدى توافر النقد الأجنبي

من المفهوم أن السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات التي تحتاجها الاقتصادات النامية غالبا ما يتم استيرادها من الخارج. وبذلك تنشأ الحاجة إلى النقد الأجنبي (لسداد ثمن هذه الواردات) الذي ربما لا يكون متاحا أو متوفر كنتيجة لاختلالات ميزان المدفوعات أو بسبب الأولويات الاقتصادية أو الضروريات؛ مثل سداد أعباء خدمة الدين الخارجي، مما يؤثر على القرار الاستثماري.

سعر الصرف الحقيقي

يؤثر سعر الصرف الحقيقي (الذي يتم قياسه بسعر السلع غير القابلة للتجارة الدولية نسبة إلى سعر السلع القابلة للتجارة الدولية) في الاستثمار الخاص من خلال قناتي العرض والطلب كما يلي:

- جانب الطلب: يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص، وبالتالي الإنفاق الخاص، وذلك من خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع الشركات لمراجعة توقعاتها المستقبلية عن الطلب، ومن ثم تخفيض استثماراتها.
- جانب العرض: نظرا لأن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من سعر المنتجات القابلة للتجارة الدولي (معبرا عنها بالعملة المحلية) بالنسبة لسعر المنتجات غير القابلة للتجارة الدولي، ربما يشجع ذلك على الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويثبط من استثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية.

الاستثمار العام

إن تأثير الاستثمار الخاص يعتبر مبهما. ويرجع ذلك الى عاملين متضادين هما:

- الاستثمار العام ربما بزيادة عجز الموازنة يزاحم الاستثمار الخاص بتقليل الائتمان المتاح للقطاع الخاص أو برفع سعر الفائدة
- الاستثمار العام في مشروعات البنية التحتية (مثل الطاقة، الاتصالات، النقل، المواصلات، الصحة والتعليم) ربما يكون مكملا للاستثمار الخاص.

عدم الاستقرار الاقتصادي

- هناك العديد من القنوات التي يمكن (لعدم الاستقرار الاقتصادي) أن يؤثر على الاستثمار الخاص من خلالها مثل:
- غالبا ما يتسم عدم الاستقرار الاقتصادي بارتفاع معدلات التضخم، مما يثبط الاستثمار الخاص.

- تؤثر تقلبات معدلات التضخم المرتفعة سلبا على الربحية المتوقعة وخاصة حالة الشركات أو المشروعات غير المغامرة. وأن عدم التيقن يجعل هذا النوع من الشركات تعيد تخصيص استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة، ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص.

تأثير عبء الدين الخارجي

يؤثر ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (أو نسبة خدمة الدين الخارجي من الصادرات السلعية والخدمية) سلبا على الاستثمار الخاص من خلال قنوات متعددة.

- إن استخدام الموارد لخدمة الدين العام ربما يجعل الاستثمار الحكومي يزاحم الاستثمار الخاص.
- كما أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (ومن ثم ارتفاع نسبة الدين الخارجي) ربما يدفع الكيانات الاقتصادية المحلية لتحويل رؤوس أموالها للخارج بدلا من ادخارها محليا، ومن ثم تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص بصورة مباشرة وغير مباشرة (الأثر غير المباشر ينشأ من ارتفاع تكلفة رأس المال).

الفرع الثالث: علاقة الائتمان المصرفي بالاستثمار الخاص

أهم المؤسسات المالية الوسيطة: البنوك، شركات التأمين، صناديق الادخار و صناديق التأمين. هذه المؤسسات تقترض من الوحدات الفائضة ثم تضع هذه المدخرات تحت تصرف المستثمر لأجل قصيرة. و تصدر هذه المؤسسات أصول مالية تطلق عليها اسم أصول مالية غير مباشرة أو وسيطة لمصلحة المقترضين، و تقدم المؤسسات المالية الوسيطة خدمات هامة لزيادة كفاءة تمويل الاستثمار و بالتالي تمويل الاقتصاد و من ثم زيادة حجم الاستثمار و الادخار، فمن ناحية و بالنظر إلى الحجم الكبير لعمليات هذه المؤسسات و تنوعها فإنها تتمكن من توزيع المخاطر على أعداد كبيرة و من ثم تؤدي إلى تقليل المخاطر بالنسبة لكل وحدة على حدي و يترتب على هذا أن المقترض يقبل بعائد أقل لمدخراته نظرا لتناقض المخاطر في تعامله مع هذه المؤسسات و هكذا يحصل المستثمرون على الادخار بتكلفة أقل مما يزيد من فرص الاستثمار.

كذلك فإن هذه المؤسسات و بالنظر إلى كبر حجم معاملاتها، فإنها تستطيع أن تقوم بعمليات تحويل لفائض الأصول المالية؛ فتمكن مثلا من زيادة أجل الأصول المالية كما تحول القروض القصيرة إلى قروض طويلة الأجل أو متوسطة في حدود معينة؛ هكذا نجد أن نمو و كفاءة الاستثمار في اقتصاد معين مرتبط بتنوع المؤسسات المالية من ناحية و من حيث تنوع الأصول المالية التي تصدرها من ناحية أخرى.¹

يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، و لا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملة المحلية و الأجنبية، سواء تم تديره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة و على عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الإرباح المحتجزة و بيع الأسهم الجديدة، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على الائتمان لمصرفي لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية²

¹ بجلاء محمد بوغزالة، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة من 1990 / 2000، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2001 - 2002، ص 15، 16

² عبد الرزاق مولاي خضر، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، العدد 07. 2009 / 2010،

وخلص البنك الدولي في دراسة له إلى إن ما تعكسه نتائج العديد من الدراسات التي أجريت على البلدان النامية هو أن توفر التمويل يمثل القيد الرئيسي على الاستثمار الخاص ، و هذا يعكس استمرارية أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى يقل عن توازن السوق ، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار تأثير مستوى نضوج البيئة الاستثمارية بكافة محدداتها و مستوى تطور البنى التحتية و مستوى كفاءة و إنتاجية عوامل الإنتاج ، الأمر الذي يعمل على تداخل و ترابط التأثير المتبادل بين هذه الجوانب ، بحيث يظهر في هذا الخضم سياسات الائتمان المصرفي و التدفقات الرأسمالية الأجنبية و الإرباح المحتجزة كعموقات رئيسة للاستثمار الخاص ، الأمر الذي يؤكد على أهمية السياسة النقدية في إيجاد الحلول لهذا الواقع الذي تعاني منه هذه البلدان ، إضافة إلى وجود المزاخمة المالية و التي تزيد حدتها مع لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي للحد من توفر الائتمان الى القطاع الخاص أو من اجل الافتراض لتمويل الناجم عن سوء تخصيص المصادر إلى جانب الاستثمار الحكومي الذي قد يسبب "مزاخمة حقيقية" ¹.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات السابقة

في مايلي سنستعرض عينة عن مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث و سيتم تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين رئيسين هما :

أولا : دراسات تتعلق بالاقتصاد الجزائري و أهمها :

1 - دراسة بوغزالة محمد نجلاء ، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

، فرع : نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2001 - 2002 ، بعنوان ، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 / 2000

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : ماهو الدور الجديد للقطاع الخاص في الجزائر و لا سيما الاستثمار الخاص في ظل قانون الاستثمارات لسنة 1993؟ و ترمي هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها: محاولة إيجاد بديل من ضمن البدائل التي يمكن للجزائر الاعتماد عليه في زيادة مواردها المالية و للخروج من خطر الاعتماد على مصدر واحد و أساسي للتمويل. كذلك محاولة معرفة أهم ما جاء من قوانين الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال و تسليط الضوء على أهمها و هو قانون الاستثمار لسنة 1993.

و تمثلت أهم النتائج في مايلي :

- إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات من خلال برامج عديدة للتصحيح الهيكلي , لم تعط النتائج الموجودة على مستوى النمو الاقتصادي كما أنها أظهرت نقائص الاقتصاد الجزائري و خاصة المؤسسات الوطنية, رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتهيئة مناخ استثماري ملائم .

- تعديل للقانون التجاري و خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية قانون الاستثمار لسنة 93 و الذي يعد أهم خطوة لتفتح الجزائر على رأسمال الخاص, و طني و أجنبي حيث قدمت ضمانات هامة للمستثمرين خاصة الأجانب.

¹ جاسر محمد سعيد الخليل ، مرجع سابق ص 66

- يرجع العديد من المستثمرين و خاصة الأجانب أسباب تأخرهم في بداية مشاريع الاستثمار إلى: الأسباب الأمنية التي تتخبط فيها الجزائر منذ مدة بالإضافة إلى بعض المشاكل و العراقيل التي تواجه المستثمرين خاصة منها المتعلقة بالحصول على قطعة و قابلية البنك لتحويل الأموال أو لتغطية جزء من تمويل المشروع.

2 - دراسة بوحيدر رقية ، أبحاث المؤتمر الدولي " تقييم اثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 إلى 2014 جامعة سطيف 2013، بعنوان اثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2011 .

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : ما هو الأثر الذي يمارسه التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2011، وواقع هذه التوازنات خلال فترة الدراسة؟ .
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الطرق المستعملة في التمويل الاستثماري ، و على مدى مساهمة التمويل البنكي لبرامج الإنعاش الاقتصادي ، و كذلك الآثار التي يخلفها التمويل البنكي لبرامج الإنعاش الاقتصادي ، على مختلف التوازنات النقدية .

وتمثلت أهم نتائجها فيمايلي :

- هناك فارق واضح ما بين المبالغ الأولية المخصصة لهذه البرامج و الأغلفة المالية المتحصلة عليها فعلا ، و هو ما يؤشر عن ارتفاع التكاليف من جهة و التبذير و سوء التسيير و تأخر الانجاز الذي طبع بعض المشاريع من جهة أخرى
- النظام البنكي العام مازال وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها بينما نجد القطاع الخاص بعيد كل البعد عن هذه الدائرة و هو ما يفسر ضعف مساهمته في تمويل القطاع العام و حتى الخاص .
- الكتلة النقدية لها دور كبير في رفع المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة .

3 - دراسة ناجي بن حسين ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2006 ، بعنوان : دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر .

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : هل مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر ملائم لتطوير الاستثمار الخاص الوطني و جذب الاستثمار الأجنبي ؟ و قامت هذه الدراسة بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر قصد معرفة العوامل التي تقف امام تطور الاستثمار الخاص و تقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين ظروف جذب الاستثمار الأجنبي و زيادة الاستثمار الخاص الوطني، و اعتمد الباحث في دراسته على تحليل عدد من المؤشرات الكمية مثل معدلات النمو و التضخم و مستوى احتياطيات الصرف الأجنبي و المديونية الخارجية و نوعية البنية التحتية للمواصلات و الاتصالات ، و ذلك في دراسة وصفية شملت الفترة من 1993 إلى غاية 2006 ، وقد خلصت الدراسة الى سلبية اغلب المؤشرات النوعية للاستثمار و التي من المفروض ان تكون ايجابية و دالة على مدى توفر الهياكل القاعدية للاستثمار و تمتع الدولة بنظام سليم للحكم ، كما خلصت ايضا إلى إن توافر الإطار التشريعي المناسب غير كاف للاستثمار.

ثانيا : دراسات تتعلق باقتصاديات دول غير الجزائر و أهمها :

1 - دراسة : جاسر محمد سعيد الخليل ، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، السنة الجامعية 2004 - 2005 ، بعنوان : اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين .

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : ما هو اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين

تبحث هذه الدراسة في سياسة المصارف الائتمانية التجارية و علاقتها بالاستثمار و تأثيرها على مستوى تطوره و اتجاهاته، و الجوانب الايجابية و السلبية لهذا الارتباط ، و سبل تطوير و تدعيم النواحي الايجابية ، ووضع الحلول و الإجراءات التصحيحية و البديلة للنواحي السلبية .

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة : .

. إن عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تلعب دور " العرض القائد " الذي من شأنه ان يحفز طلب الاستثمار الخاص التابع ، اذا ما تم تذليل العوامل الموضوعية الأخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثمارية .
 . اظهر التحليل أن لدخول السلطة الوطنية الفلسطينية دورا في إحداث تغيير على طبيعة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية و الاستثمار الخاص .

. أظهرت النتائج إن تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو أكثر جوهرية من تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص عند فجوة زمنية واحدة و حتى عند فجوتين زمنيتين .

2 - دراسة : د . احمد ملاوي ، د . احمد المجالي . النهضة المجلد التاسع ، العدد الأول 2008 . بعنوان : تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه ، دراسة حالة الاردن (1970 2003) .

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : مامدى تأثير الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1970 - 2003) ؟

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى استقصاء اثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الاردني خلال الفترة الزمنية (1970 - 2003) وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه على بيانات سنوية ، حيث تم اختيار متغيرين فقط في هذه الدراسة هما الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس درجة النشاط الاقتصادي و الائتمان المصرفي .
 بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة . كما تبين أيضا وجود قوة: تفسيرية للائتمان في تفسير معظم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن . وبشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني ..

3- دراسة : خلود عطية احمد ربحان الفليت، مذكرة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، 2004 . بعنوان أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة، "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : حول ما هو اثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة ؟
 و يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة للتعرف على واقع البنوك العاملة في فلسطين وما هي أهم المشكلات التي تقف عائق أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية . ولقد تم الاستعانة بما تناولته الدراسات السابقة والأبحاث التي اهتمت بهذا المجال ، كذلك تم تحديد نسبة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لكل قطاع على حدا ، وبناء على ذلك تم استخلاص بعض النتائج التي تسهم في التعرف على واقع مساهمة البنوك العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية ، من أهمها هناك اهتمام من البنوك بالضمانات التي يقدمها العميل كشرط أساسي لقبول طلب تسهيله ، كما أكدت الدراسة على أن القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذبا لتسهيلات البنوك.

المطلب الثاني: علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة

من خلال عرض مجمل الدراسات السابقة تبين أنّها التفت نحو مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة و كانت لهذه الدراسات السابقة أوجه تشابه مع هذه الدراسة تمثلت في مايلي :

تنفق كل الدراسات السابقة و موضوع هذه الدراسة في أهمية دراسة الائتمان المصرفي أو الاستثمار الخاص كون أن هذا الأخير له أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني.

و عن ما يمكن تقديمه في هذه الدراسة من إضافة سنلخصها في ما يلي:

جل الدراسات السابقة على مستوى الاقتصاد الجزائري اعتمدت على الجانب الوصفي في تناولها للموضوع بخلاف هذه الدراسة التي تحاول الاعتماد على الاقتصاد القياسي في قياس العلاقة بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص ، كما أن هذه الدراسات إما تعتمد في تناولها إما للائتمان المصرفي أو الاستثمار الخاص فقط، في حين دراستنا تدرس اثر الائتمان على الاستثمار الخاص، كذلك هذه الدراسة تحلل فترة حساسة في الاقتصاد الوطني، تزامنت مع بداية شروع الجزائر في عمليات الإصلاح و إصدار قوانين خاصة بالاستثمار و الدخول تدريجيا في اقتصاد السوق.

كذلك النموذج المستخدم اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية بخلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت أدوات أخرى.

خلاصة الفصل :

يعتبر الوقوف على الإطار النظري لكل من الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لأهميتهما الكبيرة في اقتصاديات الدول ، و لما لهما من وزن في برامج التنمية نظرا لنتائجهما و انعكاساتهما على جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، حيث أن الفهم السليم لهاتين الظاهرتين يؤدي بنا إلى التشخيص السليم و معرفة الواقع الاقتصادي.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقدم أهم المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي انطلاقا من إعطاء مفهوم له ثم التعرف على أنواعه و التطرق إلى محددات الطلب و العرض له؛ يلي ذلك المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الخاص و تحديد نظرياته و محدداته ثم الإشارة إلى العلاقة بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص. كل هذا تم التطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل.

اما المبحث الثاني فقمنا فيه باستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة؛ ثم إجراء مقارنة بين هذه الدراسات السابقة و الدراسة الحالية.

**الفصل الثاني: دراسة اثر
الائتمان المصرفي على الاستثمار
الخاص في الجزائر**

تمهيد

بعد أن قمنا بالدراسة النظرية للائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص و العلاقة بينهما ، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي ، الذي أصبحت له أهمية بالغة في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية و غيرها من العلوم ، بإعطائها تقديرات عددية تقرّبها من الواقع لتكون أكثر منطقية و قبولا، وهذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية للمتغيرات الاقتصادية .

سنقوم ببناء نموذج قياسي يدرس اثر الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص في الجزائر ، لكن قبل ذلك لا بد من رف على كيفية إنجاز هذه الدراسة من خلال تحديد المجتمع محل الدراسة ، و المتغيرات كذلك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه المنهجية و النظرية ، إضافة إلى ذلك البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات ، و أخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها، تفسيرها ، تحليلها ، مناقشتها و مقارنتها بالفرضيات ، لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها

المطلب الأول : تقسيم نتائج الدراسة

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة، و التي من خلالها يتسنى لنا إثبات أو نفي الفرضيات، و كذلك استنتاج النتائج .

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية و التطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس و تحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة. ستشمل الدراسة الاقتصاد الجزائري من خلال عرض و تحليل المتغيرات المستعملة على مدى الفترة الممتدة من 1994 إلى 2011 . و قد اتسمت بتحويلات كبرى ، كما شهدت هذه الفترة انفتاحا اقتصاديا و مزيدا من الإصلاحات . بالإضافة إلى تراكم الفوائض المالية . سببها ارتفاع أسعار البترول.

الفرع الاول : وصف متغيرات الدراسة

1 . المتغير المستقل (تفسيري - X -) : الائتمان المصرفي

سجل مستوى الائتمان المصرفي المقدم من المصارف للمؤسسات العمومية و الخاصة ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث انتقل من 305.8 مليار دينار سنة 1994 إلى 3724.7 مليار دينار سنة 2011 ، و يرجع هذا الارتفاع إلى إعادة شراء و تحويل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية على شكل سندات طويلة الأجل ، و الجدول التالي يوضح هيكل الائتمان الممنوح للاقتصاد حسب المدة .

الجدول رقم (1) : توزيع الائتمان بحسب المدة (2000 – 2011) . الوحدة (مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إ. ق أ	467	513.3	628	773.6	828.3	923.3
إ. م أ	492.9	529.5	207.8	559.1	617.6	747.5
إ. ط أ	33.8	35.6	36	47.5	89.1	89.1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إ. ق أ	915.7	1026.1	1189.4	1320.5	1311	1323
إ. م أ	786.4	828.0	910.0	852.1	820.4	847.9
إ. ط أ	203.3	351.1	516.1	913.9	1136.7	1515.6

Source: banque d'Algérie évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2006, rapport 2009, rapport 2012

من خلال الجدول نلاحظ إن الائتمان قصير الأجل لا يزال يمثل النشاط الأساسي للبنوك الجزائرية ، و بالمقابل فان هذه البنوك توجه جزءا صغيرا من الائتمان لتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل و هذا ما يدل على محدوديتها ، فنسبة الائتمان طويل الأجل ضئيلة جدا بالمقارنة مع النوعين الآخرين..

كما إن زيادة الائتمان القصير الأجل ، يدل على أن هناك تمويلا بجانب الطلب في الاقتصاد و ليس بجانب العرض و معرفة علاقة هذا الائتمان بالجانب الإنتاجي. نورد في ما يأتي توزيع هذا الائتمان بحسب القطاعات الاقتصادية. و الذي يظهر أن هناك تشدد في توزيع الائتمان المصرفي من طرف البنوك و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : حجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد حسب القطاع خلال المدة 1994-2011. الوحدة (مليون دج)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	الإدارة المحلية	المجموع
1994	189515	96749	1027	305808
1995	419568	102473	1129	565616
1996	558332	128753	1234	776814
1997	525867	108262	37	741203
1998	674324	169123	96	905857
1999	873337	214526	116	1150143
2000	664142	284166	208	993353
2001	739872	337215	214	1077699
2002	715542	550208	293	1266042
2003	791356	587780	328	1379473
2004	857724	674731	259	1534389
2005	882370	895871	101	1778916
2006	847035	1055694	1373	1904102
2007	988917	1212953	357	2203756
2008	1201870	1411041	331	2614050
2009	1485169	1597976	780	3085168
2010	1460599	1804707	773	3266712
2011	1741651	1981542	686	3724746

Source: le bulletin statistique de la banque d'algerie, juin 2012

نلاحظ من خلال الجدول إن حجم الائتمان الموجه للاقتصاد في تزايد مستمر ميزه ارتفاع لحجم الائتمان الموجه للقطاع العام خلال السنوات الأولى من الدراسة، حيث ارتفع من 189515 مليون دينار سنة 1994 إلى 882370 مليون دينار سنة 2005. و من جهة أخرى عرف حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص ، تزايدا بوتيرة اعلي من القطاعات الأخرى، حيث انتقل من 895871 مليون سنة 2005 إلى 1981542 سنة 2011 ، و يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى إنشاء صناديق ضمان القروض، و تدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة، و ذلك بهدف تعزيز روح المقاولتية.

2 المتغير التابع: الاستثمار الخاص

أولاً: تطور الاستثمار الخاص في الجزائر

أ - تطور تصريحات الاستثمار الخاص الوطني

قبل تحليل واقع الاستثمار الخاص الوطني نشير إلى أن جل الإحصائيات المتوفرة تتعلق بتصريحات المستثمرين و لا تشير للاستثمارات المنجزة فعلا ، و يتضمن الجدول الموالي أهم الإحصائيات الخاصة بتصريحات الاستثمار منذ إصدار قانون ترقية الاستثمار إلى غاية 2006

جدول رقم (3): التطور السنوي للاستثمار الخاص في الجزائر . للفترة (1994 - 2006)

السنوات	العدد	النسبة %	القيمة (مليار دج)	عدد مناصب العمل لكل مشروع
1994	694	0.973	114	86
1995	834	1.170	219	89
1996	2075	2.911	178	62
1997	4989	7	438	53
1998	9144	12.831	912	43
1999	12372	17.360	685	28
2000	13105	18.389	798	26
2001	5018	7.041	279	23
2002	3109	4.362	369	31
2003	7211	10.118	490	16
2004	3484	4.888	386.403	21
2005	2255	3.164	511.529	35
2006	6975	9.787	707.730	18
المجموع	71265	100	6087.66	983

المصدر: -نورة محمدي " دراسة تحليلية لآثر الاصلاحات الاقتصادية على اداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. ص 142

- ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2006 ص 6

تبين الإحصائيات المتوفرة أن وتيرة تقديم المشاريع الاستثمارية لم تعرف استقرارا ، فقد عرفت مرحلتين أساسيتين : المرحلة الأولى (من 2004 إلى 2000) : و تميزت بارتفاع كبير في عدد التصريحات المقدمة للوكالة ، إذ انتقلت التصريحات من 694 تصريح سنة 1994 إلى أن بلغت 13105 تصريح سنة 2000 و بقيمة إجمالية بلغت 798 مليار دج ، و قد بلغت أعلى قيمة لها سنة 1998 بمبلغ يقدر ب 912 مليار دج ،

المرحلة الثانية (من 2001 إلى 2005) : (أي بعد إصدار القانون الجديد للاستثمار سنة 2001) ، شهدت هذه المرحلة تراجعاً في عدد المشاريع المسجلة ، إذ وصلت إلى 2255 مشروع فقط سنة 2005 لكنها ارتفعت سنة 2006 لتصل إلى 6975 مشروع ،

ب - تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹

نظراً للدور الكبير الذي أصبحت تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية و في خلق مناصب عمل جديدة أصبحت الحكومات في جميع البلدان النامية منها و المتقدمة تقوم بتشجيع إنشاء هذه المؤسسات و تضع العديد من الآليات من أجل مرافقة و دعم المبادرين الصغار في المراحل الأولى لبداية نشاطهم . و الجزائر كذلك لم تتخلف عن ركب هذا التوجه ، فقد شهد الاستثمار بإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة تطوراً مهماً منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي و تحرير الاستثمار للقطاع الخاص ، و لكن ارتفعت وتيرة إنشاء المؤسسات أكثر منذ إنشاء وزارة خاصة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية منذ 1994 . إذ انتقل عددها من 159507 مؤسسة إلى أكثر من 269 ألف مؤسسة يعمل بها أكثر من 977 ألف عامل. تميزت سنة 2006 لوحدها بإنشاء 34352 مؤسسة. ما نلاحظه أيضاً على هذه المؤسسات (اقل من 10 عمال)، كما أن أكثر من 97% من هذه المؤسسات هي مؤسسات خاصة، وعلى الرغم من هذا العدد المهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تضاعف عددها سنة 2005 بأربعة أضعاف عما كان عليه سنة 1999، إلا أنه يعتبر عدداً صغيراً إذ ما قارناه بمعدل تواجد هذا النوع من المؤسسات في البلدان الأخرى ، ففي فرنسا مثلاً يقدر معدل تواجد (PME) ب 4036 مؤسسة لكل 100 ألف شخص سنة 2000، وفي إسبانيا بلغ المعدل 6737 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 100000 ساكن، بينما كان في الجزائر سنة 2005 في حدود 845 مؤسسة لكل 100 نسمة. ففي خلال الفترة (1999_2004) كان معدل إنشاء (PME) في الجزائر يقدر بمؤسسة واحدة لكل 200 نسمة، بينما كان المعدل في فرنسا هو مؤسسة لكل 25 فرد.

ومن حيث الديناميكية في خلق مؤسسات جديدة، فقد سجلت نمواً ب 125% خلال هذه الفترة ، وهذا يعني أن المقاولين الجزائريين خلقوا 70 مؤسسة (PME) لكل 100000 نسمة سنة 2005. أي أنها تبقى أقل ديناميكية إذا ما تم مقارنتها بأسبانيا التي سجلت 880 أو بفرنسا التي سجلت 440 لكل 100 نسمة. يؤكد هذا التحليل لواقع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في الجزائر أن حجم الاستثمار في الجزائر مازال أقل بكثير من المستوى لواقع المرغوب تحقيقه ، وهذا ما يؤكد ضعف مناخ الاستثمار السائد وعدم استجابته لحاجيات المستثمرين وعدم تلبية لشروطهم . للإجابة على هذا السؤال نقوم في العنصر الموالي بتحليل مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر بالاستناد لمكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار (النية التحتية ، التوازنات الكلية...).

ثانياً: تشخيص مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر

تميز المجتمع الجزائري بالشبابية حيث أن الفئة العمرية المكونة لجانب العرض قد بلغت في تعداد 1988 : 44% كما أن عدد التلاميذ يصل إلى أكثر من 8 ملايين تلميذ يوظفهم مئات الآلاف من المعلمين و الأساتذة ، و يتميز التعليم في الإلزامية و المجانية لجميع المستويات ، فضلاً عن حق الطلبة في منحة دراسية و حق الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا في مقعد بيداغوجي بالجامعة والحصول على الإيواء و الإطعام بالدينار الرمزي ، و ما يميز أيضاً النظام التعليمي هو عدم

¹ ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2006 ص 6

ربط التكوين باحتياجات السوق مما يؤدي في النهاية إلى وجود أعداد كبيرة من حملة الشهادات بما فيها الجامعية دون شغل ، و في نفس الوقت عدم وجود المؤهلين الذين تحتاجهم المؤسسات الاقتصادية .

و في الميدان الصحي يلاحظ ظهور بعض العيادات الخاصة المتعددة الخدمات و حصول تحسن نسبي فيما يتعلق بعدد الأطباء ، و تدني نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة ، لكن هناك ما يقال في مجال الخدمات الصحية المقدمة . أما الفقر فما زال يعيش لدى الكثير من العائلات الجزائرية بفعل انتشار البطالة و إعانة شخص واحد لعائلة قد يصل عدد أفرادها إلى 6 أو 9 أشخاص .

كما أن الجزائر تزخر بثروات طبيعية هائلة من بترول ، غاز ، ذهب و معادن أخرى ، كما أن شساعة مساحتها و تنوع مناخها يؤهلها لتصبح ورشة مترامية الأطراف و محط أنظار كل الباحثين عن الثراء¹ .

إن بنيتها التحتية مازالت تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات كما هو الشأن بالنسبة إلى للطرق البرية ، فتتوفر الجزائر على شبكة الطرق البرية الأكبر في إفريقيا ب 107324 م ، إلا أنها تفتقر إلى الصيانة الدائمة ، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد ، و نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى و المدن الداخلية فان تكلفة النقل و التوزيع تعتبر مرتفعة نسبيا . شبكة النقل بالسكك الحديدية جد متأخرة في الجزائر ، فهي في الغالب شبكة موروثه منذ الحقبة الاستعمارية ، و على الرغم من أن الشبكة تبلغ 4500 كم ، إلا أنها نسبة ضئيلة من نقل البضائع عبر هذه الشبكة ، و هو الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري و ما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف و الوقت . و فيما يتعلق بالنقل الجوي و البحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية و محدودية نشاط الشركات الأجنبية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة .

إما بالنسبة لشبكة الاتصالات الحديثة ذات المواصفات العالمية فما تزال الجزائر متأخرة نسبيا في استخدام هذه التكنولوجيات حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت في نهاية 2005 حوالي 800000 مستعمل ، كما أن اغلب المؤسسات لمنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها ، و لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها و لربط علاقات شراكة بينها و بين الشركات الأجنبية .

شبكة الاتصالات الهاتفية هي الأخرى شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية (منذ سنة 2003) نتيجة لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي (تواجد أربعة متعاملين في الهاتف النقال) ، إذ ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 12 مليون مشترك في سنة 2005 مقارنة ب 200000 مشترك سنة 2001 ، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف 306 مليون مشترك.. سنة 2004 بعدما كان في حدود 206 مليون سنة 2002 ، و بذلك فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت و النقال) من 5.28 % سنة 2000 إلى 51 % سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر .

ورغم كل هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بمؤشر سلبي يقدر ب (-0.72 نقطة)² .

بالنسبة للوضع الاقتصادي فقد بدا يعرف طريقه نحو الاستقرار ، حيث سجلت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا نسبيا ابتداء من سنة 1995 ، و في مايلي سنستعرض أهم هذه المؤشرات .

¹ عبد الحميد زعباط ، تحسين مناخ الاستثمار الخاص - حالة الجزائر - الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، معهد علوم التسيير ، المركز الجامعي بشار ، سنة النشر غير مذكورة ، ص 5

² ناجي بن حسين ، مرجع سابق ص 9

جدول رقم 04: تطور معدل نمو الناتج المحلي الداخلي و معدل التضخم للفترة (1994-2011). الوحدة %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل نمو الناتج	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.4	2.1	4.7
معدل التضخم	29.0	29.7	18.6	5.73	4.95	2.64	0.34	4.2	1.42
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل نمو الناتج	6.9	5.2	5.1	2.7	3	4.5	2.1	3.3	2.4
معدل التضخم	2.3	4	1.64	2,53	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5

Source: le bulletin statistique de la banque d'algerie, juin 2012

Conseil national économique et social, Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie », 26ème session plénière, Algérie, Juillet 2005.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو الناتج الداخلي كان سالب حيث سجلت نسبة -0.9 سنة 1994 أي قبل بدا الإصلاحات ، ثم ارتفع ليسجل 3.8 % سنة 1995 ووصل إلى 5.1 % سنة 1998 ، أما في سنة 1999 فقد انخفض معدل النمو إلى 3,2 % ثم 2.4 % سنة 2000 مقابل 2,1 % سنة 2001 ، حيث يرجع هذا الانخفاض إلى عوامل خارجية ، و عاد معدل النمو الاقتصادي إلى الارتفاع ليسجل 4.7 % سنة 2002 و 6.9 % سنة 2003 و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط . و استمر الارتفاع الى سنة 2005 ليصل الى 5.1% ثم انخفض فيما بعد.

يؤدي الارتفاع في معدل التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية ، و ما ينتج عن ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير و تكاليف الإنتاج و الأرباح و رأس المال .

وقد عرف معدل التضخم في الجزائر تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة ، حيث انخفض فيها إلى ادني مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.34 % و ذلك نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ، ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 % ، ليسجل انخفاضاً سنة 2002 بلغ 1.42 % ، ويرتفع إلى 2.3 % سنة 2003 ثم 4 % سنة 2004 ، ثم يعود إلى الانخفاض 2005 أين بلغ 1.64 % ، وهذا التحسن راجع لاستقرار الاقتصاد الكلي نتيجة لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي . و ابتداءً من سنة 2006 اخذ المعدل في الارتفاع ليسجل 2.53 % و هذا بعد إطلاق برنامج ثاني و هو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي اقرته الحكومة استكمالاً للبرنامج الأول، و استمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 5.7 % سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9 % سنة 2010 ليرتفع مجدداً سنة 2011 مسجلاً بذلك 4,5%

جدول رقم 05: تطور المديونية الخارجية. و الاحتياطات الدولية للفترة (1994 – 2011) . الوحدة مليار دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إجمالي الديون الخارجية	29.6	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2	22.2	22.6
الاحتياطات الدولية	2.67	2.1	4.23	8.05	6.84	4.40	11.9	17.9	23.1
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الديون الخارجية	23.5	21.8	17.1	5.61	5.60	5.58	5.41	5.45	4.40
الاحتياطات الدولية	32.9	42.3	56.1	77.7	114.	148	155	170	188

Source: le bulletin statistique de la banque d'algerie, juin 2012

Conseil national économique et social, Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie », 26ème session plénière, Algérie, Juillet 2005.

قبل الإصلاحات كانت الجزائر تعاني من تدهور شديد في حصيلة النقد الأجنبي ، ثم أخذت في الزيادة الطفيفة حيث بلغت 2.67 مليار دولار عام 1994 و هذا خلال مرحلة الإصلاح أي ما يغطي حوالي 3 أشهر استيراد ، و استمرت في الارتفاع لتسجل 42.3 مليار دولار سنة 2004 أي ما يغطي 28 شهر . لتبلغ 188 مليار دولار سنة 2011 .

أما فيما يخص المديونية الخارجية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال السنوات الأولى من عمر الدراسة حيث سجلت 29.68 مليار دولار سنة 1994 لترتفع إلى 33,65 مليار دولار سنة 1996 ، و هذا راجع إلى لجوء الجزائر إلى الاستدانة كوسيلة للحصول على الأموال لتنفيذ برامجها التنموية ، في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994 – 1998) المدعم من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي . ثم بدأت في الانخفاض سنة 2003 حيث سجلت 23.5 مليار دولار لتسجل 4.40 مليار دولار سنة 2011 .

اعتمادا على كل ما سبق يمكننا استنتاج إن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد حيث عرفت الفترة ما بين 1994 و 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي او الخارجي ، و ما يمكن التأكيد عليه هو ان هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يدل على أنها توازنات كلية هشة .

الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات

غرض تنفيذ أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها تم جمع البيانات اللازمة لها عن طريق المصادر والأدوات التالية :

1. مصادر ثانوية :

حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة (الأدبيات النظرية و التطبيقية) من خلال الاعتماد على البيانات الثانوية و التي كتب و المراجع العربية و الأجنبية ذات الصلة ذات العلاقة بالموضوع ، المجلات و المقالات العلمية و الأبحاث و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ، و البحث في مواقع الانترنت .

2. مصادر أولية :

معالجة الجانب التحليلي لموضوع الدراسة تم الاعتماد بالدرجة الأولى على التقارير السنوية للبنك المركزي، بالإضافة إلى تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

الفرع الأول : مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في الممارسة القياسية و ذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته و تطبيقاته، إلى جانب ذلك فان هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، و نموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين متغيرين احدهما تابع و الآخر مستقل. و يأخذ الشكل الرياضي التالي :¹

$$y = a + bx_i + u_i$$

و يمكن كتابته بصفة عامة كالتالي

$$Y = f(X) + u$$

حيث :

Y : المتغير التابع؛

X : المتغير المستقل؛

u : الحد العشوائي أو حد الخطأ.

يعود إدخال حد الخطأ u إلى أسباب أهمها :

- ◀ صعوبة إدخال كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة: لا يمكن جمع كافة البيانات عن المتغيرات المؤثرة في الظاهرة، لذا نضطر لحذف المتغيرات التي لا تملك بيانات و نعوضها بعنصر حد الخطأ (u) ليمثل هذه المتغيرات المحذوفة؛
 - ◀ صعوبة التنبؤ بتصرفات الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي؛
 - ◀ حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات و قياس المتغيرات الاقتصادية.
- كما يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل المصفوفي:²

$$Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{bmatrix} \quad X = \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ \vdots \\ x_n \end{bmatrix} \quad U = \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \vdots \\ u_n \end{bmatrix}$$

لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط ، فان الأمر يتطلب فروضا علمية واجبة التحقق ، و تتعلق بعض تلك الفروض بتوزيع قيم المتغير العشوائي و البعض الآخر بالعلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة ، و تتمثل في مايلي :

¹ Cadoret. I et Benjamin. C et autre (2004) . " Econométrie appliquée : méthodes . application corrigés " . De Boeck , Bruxelles , 1^{ère} édition , p 15

² Rachid Bendib . économétrie : théorie et applications ,OPU, Alger , P : 32

الفرضية الأولى

متغير عشوائي يأخذ قيمة سالبة (u_i) اذ يعتبر حد الخطأ y تفترض هذه النظرية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير المتغير التابع (أو موجبة أو معدومة لكنها غير مشاهدة و يخضع لقوانين الاحتمال و يكون توقعه الرياضي يساوي 0 .

الفرضية الثانية :

و هي تتعلق بتباين حد الخطأ بحيث تكون قيمته بحيث تكون قيمته :

$$\text{var}(u_i) = E(u_i^2) = \sigma^2$$

المختلفة مما يعني ان البيانات التي جمعت لتقدير العلاقة يمكن الاعتماد عليها بنفس (x_i) اي قيمة التباين ثابتة عند القيم الدرجة ، فكل مشاهدة تؤثر بنفس القوة في العلاقة التي يطلب تقديرها .

الفرضية الثالثة :

(تكون مستقلة عن بعضها البعض و بعبارة اخرى ، قيمة (u_i) عدم الارتباط الذاتي لحد الخطأ أي أن القيم المختلفة لحد الخطأ العنصر العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمة في فترة أخرى .¹

$$\text{cov}(u_i, u_s) = E(u_i, u_s) = 0 \text{ أي أن}$$

الفرضية الرابعة :

(و يعبر عنها رياضيا x_i) غير مرتبطة بأي من المتغيرات المستقلة في النموذج ، الأخطاء تكون مستقلة عن (u_i) ان تكون قيم

$$\text{cov}(x_i, u_i) = E(x_i, u_i) = x_i = 0 E(u_i) \text{ كما يلي}$$

الفرضية الخامسة :

(حيث يفترض أن البيانات المتعلقة بهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغيير في قيم المتغير x_i (و يتعلق بقيم المتغير المستقل فان N التابع ، حيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم . و انه مهما كان حجم العينة

$$\frac{1}{N} \sum_{i=0}^n (x_i - \bar{x})^2 \neq 0^2 \text{ المقدار}$$

الفرع الثاني: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط

لأجل ذلك يتم التقدير بواسطة المعادلة B_1, B_0 لمعرفة العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع و المتغير المستقل يتعين علينا تقدير

$$\hat{y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_i + u_i$$

و هناك عدة طرق لتقديرها أبرزها وأكثرها شيوعا هي طريقة المربعات الصغرى و ذلك لما تتميز به من خصائص إحصائية و سهولة الحساب و منطقية نتائجها .

تعريف طريقة المربعات الصغرى

عرفها J. J. Jhoston انها قانون او طريقة تقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث ان المقدر هو القيمة العددية لها الناتجة من تطبيق ذلك القانون او تلك الطريقة على مجموعة بيانات العينة المعنية بالدراسة .³

ان هدف طريقة المربعات الصغرى هو إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط ، معناه يجب ان يكون مجموع الانحرافات القيم

$$e_i = y_i - \hat{y}_i \rightarrow \min \text{ المقدرة عن القيم الحقيقية ادني من الممكن اي}$$

¹أموري هادي كاظم الحسناوي طرق القياس الاقتصادي إدار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 13

² تومي صالح ، مدخل النظرية القياس الاقتصادي ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الجزء الاول ، 1999 ، ص 38:

³ المرجع نفسه ص 34

$$\sum_{i=1}^n e_i = \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i) \rightarrow \min :$$

ان معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى تتميز بالخصائص الإحصائية التالية¹:

خاصية عدم التحيز : التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ووسط توزيعها فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك

$$E(\hat{\beta}) = \beta, E(\hat{\alpha}) = \alpha$$

و اذا عدنا الى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد

على التوالي a و b هما مقدرين غير متحيزين ل \hat{a} ، \hat{b} و منه نقول ان

افضل مقدر خطي غير متحيز Blue: تنطلق هذه الفكرة من نظرية غوس Gausse Markov و التي تقول " من بين

أفضل مقدرتين خطيتين و غير متحيزتين حيث ان \hat{a} ، \hat{b} المقدرات الخطية و غير المتحيزة تكون مقدرتي المربعات الصغرى العادية

لها تباين اقل ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية و غير المتحيزة الأخرى

خاصية الاتساق : اذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما ، فاننا ننظر الى الخاصية التقاربية لذلك المقدر و يحدث ذلك لما كان يكون

كلما اقترب توزيع B بانه مقدر متسق ل B عبارة عن متغير تابع و متاخر بفترة زمنية ما و نقول عن X المتغير المستقل

$$P \lim_{n \rightarrow \infty} \hat{B} = B \text{ ونكتب } B \text{ من توزيع القيمة الحقيقية المعينة ل}$$

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق ، بل يجب ان تكون قيمتي التحيز و التباين تقتربان او تساويان الصفر

من ما لا نهاية n . كلما اقترب

$$\begin{aligned} P \lim_{n \rightarrow \infty} \hat{B} &= B & \lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{B}) &= \\ P \lim_{n \rightarrow \infty} \text{Var}(\hat{B}) &= 0 & \lim_{n \rightarrow \infty} \text{Var}(\hat{B}) &= \end{aligned}$$

B . بانه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية B ويتحقق هذين الشرطين نقول عن المقدر

الفرع الثالث: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

بعد القيام بتقدير معالم النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى ، يأتي تقييم هذه النتائج و يتم ذلك عن طريق اختبار المعنوية

الاقتصادية و الاحصائية لنتائج تقدير نموذج الانحدار .

$$1) (\hat{\beta}_0), (\hat{\beta}_1) : \text{اختبار المعنوية الاقتصادية للمقدرين}$$

في النماذج القياسية نقوم بمطابقة نتائج النموذج مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية و هذا من خلال قيمة و اشارة المقدرين .

$$C_1 = B_0 + B_1 y_1 + u_1 \text{ فعلى سبيل المثال في حالة دالة الاستهلاك و كان النموذج كما يلي :}$$

: يعبر عن قيمة الاستهلاك C_1 حيث ان

: يعبر عن قيمة الدخل المتاح y_1 .

: يعبر عن عنصر الخطأ u_1 .

تمثل الميل الحدي للاستهلاك و بالتالي تكون تنتمي للمجال B_1 للمعلمة $(\hat{\beta}_1)$ ان المقدار

$$[\hat{\beta}_0], (\hat{\beta}_0) \text{ لان من غير الممكن ان يكون الاستهلاك سالب او اكثر من الدخل المتاح و من جهة اخرى المقدر } [1, 0]$$

تمثل اقتصاديا الحد الأدنى من الاستهلاك (في حالة انعدام الدخل) لذا يتوقع ان تكون قيمتها أكبر من الصفر و منه يتم الحكم

على صلاحية هذا النموذج من الناحية الاقتصادية .

$$2) (\hat{\beta}_0), (\hat{\beta}_1) : \text{اختبار المعنوية الإحصائية للمقدرين}$$

اختبار احصائية t :¹

¹ تومي صالح، مرجع سابق 45

يعتمد اختبار ستودنت t على نوعين من الفرضيات :

X و Y فرضية العدم : ينص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين

$$H_0 : B_1 = 0$$

X و Y الفرضية البديلة : ينص على وجود علاقة بين المتغيرين

$$H_1 : B_1 \neq 0$$

يستخدم اختبار t عند مستوى معنوية و درجة حرية $(n-k)$ حيث n حجم العينة و k عدد المعلمات المقدرة .

و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي :

بالنسبة ل \hat{B}_1

$$t_{\hat{B}_1} = \hat{B}_1 / S_{\hat{B}_1}$$

$$S_{\hat{B}_1} = \sqrt{S_{\hat{B}_1}^2} = \sqrt{S_{e_1}^2 / \sum x_i^2}$$

$$S_{e_1}^2 = \sum e_i^2 / (n-2)$$

\hat{B}_1 : الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة $S_{\hat{B}_1}$ حيث ان :

$$= S_{\hat{B}_1}^2 \text{ تباين } \hat{B}_1$$

: تباين الخطأ $S_{e_1}^2$

بالنسبة ل \hat{B}_0

$$t_{\hat{B}_0} = \hat{B}_0 / S_{\hat{B}_0}$$

$$S_{\hat{B}_0} = \sqrt{S_{\hat{B}_0}^2} = \sqrt{S_{e_1}^2 \left[\frac{1}{n} + \frac{x^2}{\sum x_i^2} \right]}$$

$$S_{e_1}^2 = \sum e_i^2 / (n-k)$$

و مستوى المعنوية $n-2$ قارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بما عند درجات حرية t بعد احتساب قيم

و مستوى المعنوية المطلوب (1 % ، 5 %) لتحديد قبول او رفض العدم .

F – Statistics . اختبار احصائية فيشر .

و يعتمد هذا الاختبار على نوعين من الفرضيات F يمكن ان يكون في شكل توزيع X_1 ان اختبار معنوية المتغير المستقل

X و Y فرضية العدم : ينص على عدم معنوية او جوهرية العلاقة بين المتغيرين

$$H_0 : B_1 = 0$$

X و Y الفرضية البديلة : ينص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الاحصائية بين المتغيرين

$$H_1 : B_1 \neq 0$$

و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي :

$$F = \frac{\sum \hat{y}_i^2 / k}{\sum e_i^2 / (n-k-1)}$$

الجدولية الخاصة بما عند مستوى المعنوية المطلوب (1 % ، 5 %) F تقارنها مع قيمة F و بعد احتساب قيمة

لبسط و المقام لتحديد قبول او رفض فرضية العدم . $(n-k-1, K)$ و درجة حرية

اختبار جودة التوفيق بواسطة R^2

يعتبر هذا المعامل من اهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين، ووجود مثل هذه العلاقة يعني y ضمنيا ان احد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره او في حدوثه على المتغير الاخر، فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع y ، اي يشرح نسبة الانحرافات الكلية او المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع X الذي سببها التغير في المتغير المستقل X بواسطة تغيرات المتغير المستقل .
و يتم حسابه رياضيا كمايلي :

$$y_i = \hat{y}_i + e_i \quad \text{اذا كان } e_i \text{ فان } y_i - \bar{y} = \hat{y}_i - \bar{y} + e_i$$

نجد i : و بتربيع طرفي المعادلة اعلاه و جمعها بالنسبة لكل

$$\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2 = \sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y})^2 + \sum_{i=1}^n e_i^2$$

المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها

بعد التعرف على متغيرات الدراسة من خلال ماسبق ، يتم في هذا المبحث صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة او المشكلة المدروسة ، و تقديره ، إضافة الى ذلك اختبار الفرضيات
المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة

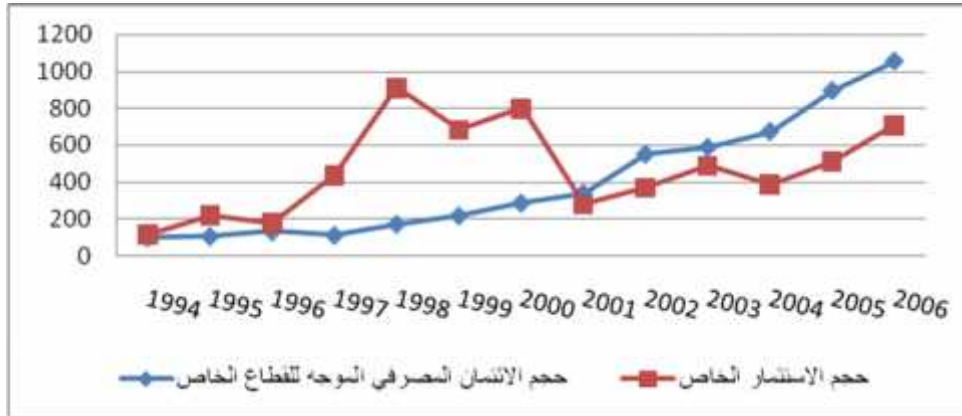
الفرع الأول : جمع البيانات : سنقوم بتجميع البيانات الخاصة بمؤشرات الدراسة في الجدول الموالي

جدول رقم 06: البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغير المستقل خلال الفترة 1994-2006 الوحدة (مليار دج)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص	96.74	102.47	128.75	108.26	169.12	214.52	284.16
حجم الاستثمار الخاص	114	219	178	438	912	685	798
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	-
حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص	337.21	550.20	587.78	674.73	897.3	1057	-
حجم الاستثمار الخاص	279	369	490	386.40	511.52	707.73	-

المصدر : الجدول (2) و الجدول رقم (3)

شكل رقم (1) تطور حجم كل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص و الاستثمار الخاص في الجزائر (1994 - 2006)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول 06

فيما يخص تطور كل من حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص و حجم الاستثمارات الخاصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1994 الى 2006 يمكن من خلال الشكل البياني السابق تقسيم هذا التطور الى مرحلتين متباينتين في الاتجاه .
الفترة 1994 - 2001 : خلال هذه الفترة عرفت الجزائر ارتفاعا متذبذبا في حجم الاستثمارات الخاصة فتارة ترتفع و تارة اخرى تنخفض حيث انتقل حجم الاستثمار الخاص من 114 مليار دج سنة 1994 ليصل الى أقصى قيمة له قدرت ب 912 مليار دج 1998 و يعود سبب هذا الارتفاع لإصدار قانون ترقية الاستثمار سنة 1993، في ظل توجه الدولة نحو اقتصاد السوق و السعي جاهدة للاندماج في الاقتصاد العالمي. ثم ينخفض ليسجل 219 مليار سنة 2001
 اما عن حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص فقد عرف تطورا بطيئا حيث انتقل من 96.749 مليار دج سنة 1994 الى 337.219 مليار دج سنة 2001
الفترة 2001 - 2006 : سجل مستوى الاستثمار الخاص تراجعاً محسوساً ، و انتقالاً فريداً مقارنة بنتائج الفترات السابقة السابقة ، و من جهته سجل حجم الائتمان تزايداً ملحوظاً خلال هذه الفترة .

الفرع الثاني: صياغة وتقدير النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من اهم مراحل بناء النموذج و أصعبها، و ذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب ، يشتمل عليها النموذج، فبعد التعرف على هذه المتغيرات و تجميع البيانات الخاصة بها، يتم تحديد الشكل الرياضي. و شكل الدالة هو كما يلي ¹ :

$$I_i = B_0 + B_1 X_i + U_i$$

حيث ان :

I_i : هو حجم الاستثمار الخاص

X_i : هي حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص

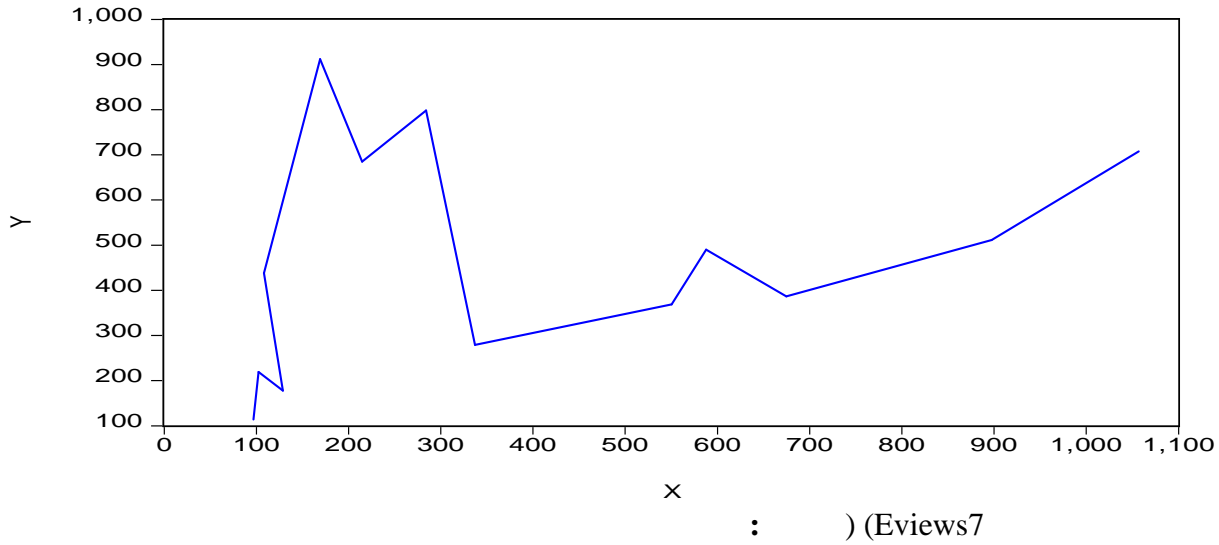
B_0 : الجزء المقطعي الثابت

B_1 : المعلمة الانحدارية (ميل المعادلة)

U_i : حد الخطأ العشوائي .

¹ جاسر محمد سعيد الخليل . مرجع سابق ص 171

شكل رقم 2 : العلاقة الخطية بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2006



المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها

إن هذا المطلب يعتبر جوهرية الدراسة لما له من أهمية، فبعد كل التمهيدات التي سبقته بداية من الفصل الأول الذي رأينا فيه الجانب النظري للدراسة والفصل الثاني الذي حددت فيه طرق وأدوات التحليل واستعراض المعطيات و البيانات وإجراء مختلف الحسابات عليها ؛ تكمن أهمية هذا المطلب في أنه ستقدم فيه نتائج الدراسة بعد تحليل و مناقشة البيانات و اختبار الفرضيات و التوصل إلى نفيها أو إثباتها، حيث سنتطرق فيه إلى :

1 : اختبار معلمات النموذج المتحصل عليه

2 : اختبار الفرضيات

الفرع الأول : اختبار معلمات النموذج

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقته للتوقعات المسبقة؛ و من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى معنويته الإحصائية.

1. اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية

تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدر بالنسبة للمعامل (B_1) على أن العلاقة بين المتغير المفسر (الائتمان المصرفي)، و المتغير التابع (الاستثمار الخاص) علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات والدراسات المسبقة؛ حيث ان الاثر الحدي يساوي 0.19 ، أي ان تغيير الائتمان المصرفي بوحدة واحدة فان الاستثمار الخاص سوف يتغير ب 0.19 وحدة، اذن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

2. اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية

يتم الأخذ عادة بمجموعة من المعايير الإحصائية عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط، سنقوم باختبار النموذج باستخدام هذه المعايير التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج،

حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T، و اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F و معامل التحديد المتعدد R^2 .

2. 1 اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في نموذج الانحدار البسيط و ذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي :

$$H_0: B_0 = B_1 = B_2 = \dots = B_n = 0 \quad \text{فرضية العدم}$$

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_n \neq 0 \quad \text{فرضية البديلة}$$

للمعلمات المقدرة T_{cal} ويمكن توضيح اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي يبين القيم المحسوبة و ذلك عند مستوى معنوية 5%. Prob و أدنى مستوى معنوية T_{tab} و القيم الجدولية (اي $n-k$ نستخرجها من جدول ستودنت (الملحق (2)) عند مستوى معنوية 5%. ودرجة حرية T_{tab} القيمة

$$T_{n-k}^{\alpha} = T_{11}^{0.05} = 2.201$$

جدول رقم 09: نتائج اختبار ستودنت للنموذج

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	B_0	3.44	2.201	0.0055
المتغير المفسر	B_1	0.87	2.201	0.399

المصدر : بناء على الجدول رقم (8)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- ✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت B_0 ، نلاحظ أن القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية اي ان $T_{tab} < T_{cal}$ و بهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، و نقول إن B_0 معنوي، و أدنى معنوية مستوى معنوية Prob تساوي 0.0055 ما يدل على انه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطا قدره 0.55% عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ بالنسبة لمعامل حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص B_1 نلاحظ ان القيمة المحتسبة اقل من القيمة الجدولية اي ان $T_{tab} > T_{cal}$ ، و لدينا ادنى مستوى معنوية Prob يساوي 0.399 أكبر من 5%. و عليه نقبل بفرضية العدم H_0 اي ان B_1 ليس بمعنوي و منه يمكن القول ان حجم الائتمان المصرفي ليس له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير حجم الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة، و بالتالي فان المتغير المستقل (حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص) ليس له تأثير على المتغير التابع (حجم الاستثمار الخاص).

2.2 اختبار المعنوية الكلية للمعالم

نستخدم اختبار فيشر F و معامل التحديد و معامل التحديد R^2 لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه

✓ اختبار فيشر : يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في ان واحد من خلال الفرضيتين

فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع

$$H_0: B_0 = B_1 = B_2 = \dots = B_n = 0$$

فرضية البديلة : تنص على وجود على الاقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_n \neq 0$$

حيث لدينا F المحسوبة هي 0.766

F الجدولية و بالاستعانة بجدول فيشر (الملحق 3) عند درجة حرية $(n - k - 1)$ نجد $F_{tab} = 4.84$

اذن $f_{cal} < F_{tab}$ ، و عليه نقبل بفرضية العدم H_0 اي انعدام العلاقة بين المتغير المفسر و المتغير التابع.

✓ معامل التحديد R^2 : تقدر القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد ب $R^2 = 0.065$ ، و هي بعيدة جدا عن

الواحد، حيث أن المتغير المفسر (حجم الائتمان المصرفي) يتحكم ب 6.5% من التغير الناتج مفسر من قبل

المتغير التابع (حجم الاستثمار الخاص)، مما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف جدا بين المتغيرين، أما الباقي و

المقدر ب 93.5% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ I_1 .

من خلال الدراسة الاقتصادية و الإحصائية التي قمنا بها نلاحظ أن النموذج المقدر غير جيد، الأمر أدى بنا إلى التأشير

و بصورة خاطئة على عدم معنوية المتغير المستقل.

و قصد التصحيح قمنا بتقدير النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى كما

هو موضح فيمايلي :

$$I_i = 389.931599823 + 0.195563457931 * X$$

(2.31)

(0.39)

$R^2 = 0.015$

N=12

F =0. 159

$\overline{R^2} = -0.082$

DW=2.063

Prob=0. 697

◀ اختبار معنوية المعالم : ومن خلال الفرضيتين $H_0: B_0 = B_1 = B_2 = \dots = B_n = 0$

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_n \neq 0$$

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت B_0 ، نلاحظ ان $T_{tab} = 2.228 < T_{cal} = 2.31$ بهذا سنرفض فرضية العدم

H_0 ، و نقول ان B_0 معنوي، و أدنى معنوية مستوى معنوية Prob تساوي 0.043 ما يدل على انه يمكن قبول الثابت في

النموذج بخطأ قدره 4.3% عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة لمعامل حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص B_1 نلاحظ ان القيمة المحتمسبة اقل من القيمة الجدولية اي ان

$T_{tab} = 2.228 > T_{cal} = 0.39$ ، و لدينا ادنى مستوى معنوية Prob يساوي 0.698 اكبر من 5%. و عليه نقبل

بفرضية العدم H_0 اي ان B_1 ليس بمعنوي و منه يمكن القول ان حجم الائتمان المصرفي ليس له معنوية احصائية عند مستوى

معنوية 5% في تفسير حجم الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة، و بالتالي فان المتغير المستقل (حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص) ليس له تأثير على المتغير التابع (حجم الاستثمار الخاص).

اختبار فيشر: ومن خلال الفرضيتين

$$H_0: B_0 = B_1 = B_2 = \dots = B_n = 0$$

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_n \neq 0$$

بحيث لدينا F المحسوبة هي 0.159

F الجدولية و بالاستعانة بجدول فيشر (الملحق 3) عند درجة حرية $(n - k - 1)$. نجد $F_{tab} = 4.96$

إذن $f_{cal} < F_{tab}$ ، و عليه نقبل بفرضية العدم H_0 اي انعدام العلاقة بين المتغير المفسر و المتغير التابع.

معامل التحديد R^2 : تقدر القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد ب $R^2 = 0.015$ ، و هي بعيدة

جدا عن الواحد، حيث أن المتغير المفسر (حجم الائتمان المصرفي) يتحكم ب 1.5% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغير

التابع (حجم الاستثمار الخاص)، مما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف جدا بين المتغيرين، أما الباقي و المقدر ب 98.5%

تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ u_1 .

اختبار الارتباط الذاتي : للقيام بذلك نعلم على إحصائية دارين واتسون، حيث يتم الاختبار على أساس

مقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من النموذج المقدر مع القيم المتحصل عليها من جدول دارين واتسن (الملحق 4)

يلاحظ أن قيمة دارين واتسون المحسوبة تساوي 2.063 وهي لا تقع ضمن المجال [1.08 - 1.36] عند عدد مشاهدات

13 و متغير واحد، ولكن تقع في منطقة قريبة من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي

للأخطاء.

الفرع الثاني : اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على وجود علاقة بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص في الجزائر غير معنوية إحصائيا ، فمن خلال تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط ، و اختبار معاملاته بطريقة المربعات الصغرى العادية و باستخدام برنامج Eviews7 اختبار معنوية المعامل

تبين لنا : بالنسبة لمعامل حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص B_1 لاحظنا ان القيمة المحتمسبة اقل من القيمة الجدولية أي أن $T_{cal} > T_{tab}$ ، و عليه نقبل بفرضية العدم H_0 اي ان B_1 ليس بمعنوي و منه يمكن القول ان حجم الائتمان المصرفي ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير حجم الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة، و بالتالي فان المتغير المستقل (حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص) ليس له تأثير على المتغير التابع (حجم الاستثمار الخاص)

اختبار فيشر :

بالاستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية $(n - k - 1)$.وجدنا $f_{cal} < F_{tab}$ ، و عليه نقبل بفرضية العدم H_0 اي انعدام العلاقة بين المتغير المفسر و المتغير التابع.

معامل التحديد R^2 : تقدر القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد ب $R^2 = 0.065$ ، و هي بعيدة جدا عن الواحد، حيث أن المتغير المفسر (حجم الائتمان المصرفي) يتحكم ب 6.5% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغير التابع (حجم الاستثمار الخاص)، مما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف جدا بين المتغيرين، أما الباقي و المقدّر ب 93.5% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ I .

اختبار الفرضية الثانية

تنص على للائتمان المصرفي دور محدود في تدعيم و توجيه الاستثمار الخاص في الجزائر.

تعتبر الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أهم دراسة تم القيام بها سنة 2002 اذ شملت أكثر من 560 مؤسسة اغلبها مؤسسات صغيرة و متوسطة و أُنجزت الدراسة على مستوى 9 ولايات ، و تمثلت أهم العوائق التي اشتكى منها المستثمرون في صعوبة الحصول على الائتمان و تكلفته، كما أكدت دراسة البنك الدولي موقف رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر الذين يعتبرون ان العوائق المالية هي اكبر العوائق التي يتعرضون لها ف 66% منهم اعتبر انها تمثل المشكل الأول الذي يعترض نشاطهم العادي أو الاستثماري ، إضافة الى مشكلة العقار ، و ضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار و ضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار و تفشي البيروقراطية و المنافسة غير شرعية و الفساد.

كذلك من خلال الشكل البياني رقم 1 يتضح لنا تذبذب ارتفاع كل من الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص في الجزائر و عدم وجود علاقة خطية بينهما.¹

¹ ناجي بن حسين . 16

اختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على: أن منح الائتمان المصرفي الوظيفة الأساسية للبنوك، و له اثر ايجابي على الاستثمار الخاص. ان الائتمان المصرفي يمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحصيل إيراداته ، كما أن الائتمان المصرفي يقسم على عدة أسس، فنجد منها المرتبطة بالاستثمار أو تلك المرتبطة بمجال الاستغلال، كما يمكن تصنيفه وفق معايير عديدة (قصيرة، متوسطة وطويلة). و يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك عند تقديمه بسبب الإحطار التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد ؛ فمن خلال حل الدراسات السابقة، و اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية تبين لنا مايلي:

تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدر بالنسبة للمعامل (B_1) على أن العلاقة بين المتغير المفسر (الائتمان المصرفي)، و المتغير التابع (الاستثمار الخاص) علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات والدراسات المسبقة؛ حيث ان الأثر الحدي يساوي 0.19 ، أي ان تغيير الائتمان المصرفي بوحدة واحدة فان الاستثمار الخاص سوف يتغير ب 0.19 وحدة، ادن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

و منه فالائتمان المصرفي له تأثير ايجابي على الاستثمار الخاص.

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال القيام بدراسة تطبيقية و قياس تأثير الائتمان المصرفي ممثلا بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الاستثمار الخاص في الجزائر و ذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي

تم تحديد متغيرات النموذج و التعرف على تطوراتها في الاقتصاد الجزائري و جمع بيانات المتغيرات من مصادر مختلفة ، ثم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط ومعالجته باستخدام معايير اقتصادية و إحصائية لهدف ما إذا كان يتوافق مع الفرضيات الموضوعية مسبقا ، ليتم في الأخير تحليل النتائج المتوصل إليها.

من خلال هذه الدراسة القياسية و بإتباع الخطوات السابقة الذكر وجدنا أن حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص لا يفسر التغير في حجم الاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع اثر الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص في الجزائر، يمكن القول ان للبنك دور رئيسي في إنعاش الاقتصاد وذلك من خلال مساهمته عن طريق تقديم رؤوس أموال، في شكل ائتمان للفئات و المؤسسات في مجال الاستثمار فالتطورات التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة ، أثرت على الجهاز المصرفي الذي عرف إصلاحات عميقة، حيث صدرت عدة قوانين قصد توجيهه إلى مناطق المنافسة بهدف النهوض بالاقتصاد، في ظل المعطيات الجديدة الوطنية و الدولية ، غير انه رغم هذه الإصلاحات يبقى النظام المصرفي بعيدا كل البعد عن قطاع الاستثمار لا سيما الاستثمار الخاص.

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع و للوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا من جهة تقديم الإطار العام من خلال سرد جملة من المفاهيم و محاولة بناء نموذج قياسي لقياس اثر الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص في الجزائر.

و بناء على ما سبق حاولنا من خلال فصلي الدراسة التوصل الى مجموعة من النتائج و التي من خلالها يمكن ان نؤكد صحة الفرضيات المعتمدة ، و التي على أساسها يمكن تقديم جملة من التوصيات.

أولا : نتائج البحث

- ✓ القيام بالإصلاحات الاقتصادية و أثرها على تطور المؤشرات الكلية حيث حققت نتائج إيجابية في مجال تطور الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي و انخفاض معدل التضخم؛
- ✓ طرا على نظام الاستثمار الخاص في الجزائر تغيرات لتحديث هذا النظام و تدعيمه من اجل المنافسة و ذلك من خلال إصدار قانون (93 - 12) المتعلق بترقية الاستثمار الذي أكد على ضرورة فتح الباب أمام المستثمرين الخواص ؛ و قانون سنة 2001 إضافة إلى ذلك القانون (01 - 03) الخاص بتطوير الاستثمار و اخر هذه القوانين كان سنة 2006؛
- ✓ النظام البنكي الجزائري العام ما زال وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها، بينما نجد القطاع الخاص بعيد عن هذه الدائرة وهو ما يفسر ضعف حجم الاستثمارات الخاصة خلال فترة الدراسة؛
- ✓ بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية و التي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية لتحسين الاستثمار الخاص، إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت إن حصة الجزائر من الاستثمار الخاص تبقى ضعيفة و منه فالاستثمار الخاص لم يرقى إلى مستواه المطلوب؛
- ✓ من خلال البيانات الإحصائية التي استندنا إليها تبين ان الجزائر تتمتع بالكثير من الإمكانيات المادية و البشرية لكن ينقصها فقط بذل المزيد من الجهد لاستغلال هذه الإمكانيات لإفساح المجال لتطوير و دعم الاستثمار الخاص؛
- ✓ يعتبر الائتمان المصرفي عامل ضروري يساهم في تطوير و تدعيم الاستثمار الخاص لكن من خلال الدراسة القياسية تبين أن العلاقة بينهما غير معنوية إحصائيا.

ثانيا: اختبار الفرضيات

1. تم لتوصل من خلال هذه الدراسة الى وجود علاقة بين الائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص في الجزائر غير معنوية إحصائيا ، من خلال تقدير نموذج الانحدار البسيط ، و اختبار معاملاته بطريقة المربعات الصغرى العادية و باستخدام برنامج Eviews7

تبين لنا ان معامل حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص B_1 القيمة المحتسبة له اقل من القيمة الجدولية أي أن $T_{tab} > T_{cal}$ ، و عليه نقبل بفرضية العدم H_0 اي ان B_1 ليس معنوي. بالاستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية $(n - k - 1)$. وجدنا $f_{cal} < F_{tab}$ ، و عليه نقبل بفرضية العدم H_0 اي انعدام العلاقة بين المتغير المفسر و المتغير التابع.

تقدر القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد ب $R^2 = 0.065$ ، و هي بعيدة جدا عن الواحد، حيث أن المتغير المفسر (حجم الائتمان المصرفي) يتحكم ب 6.5% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغير التابع (حجم الاستثمار الخاص)، مما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف جدا بين المتغيرين، أما الباقي و المقدر ب 93.5% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ u_1 .

2. تنص على للائتمان المصرفي دور محدود في تدعيم و توجيه الاستثمار الخاص في الجزائر. تعتبر الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أهم دراسة تم القيام بها سنة 2002 اذ شملت أكثر من 560 مؤسسة اغلبها مؤسسات صغيرة و متوسطة و أنجزت الدراسة على مستوى 9 ولايات ، و تمثلت أهم العوائق التي اشتكى منها المستثمرون في صعوبة الحصول على الائتمان و تكلفته، كما اكدت دراسة البنك الدولي موقف رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر الذين يعتبرون ان العوائق المالية هي اكبر العوائق التي يتعرضون لها ف 66% منهم اعتبر انها تمثل المشكل الأول الذي يعترض نشاطهم العادي أو الاستثماري، إضافة الى مشكلة العقار ، و ضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار و ضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار و تفشي البيروقراطية و المنافسة غير شرعية و الفساد. تنص الفرضية الرئيسية على: أن منح الائتمان المصرفي الوظيفة الأساسية للبنوك، و له اثر ايجابي على الاستثمار الخاص.

ان الائتمان المصرفي يمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحصيل إيراداته ، كما أن الائتمان المصرفي يقسم على عدة أسس، فنجد منها المرتبطة بالاستثمار أو تلك المرتبطة بمجال الاستغلال، كما يمكن تصنيفه وفق معايير عديدة (قصيرة، متوسطة وطويلة). و يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك عند تقديمه بسبب الإخطار التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد ؛ فمن خلال حل الدراسات السابقة، و اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية تبين لنا مايلي: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدر بالنسبة للمعامل (B_1) على أن العلاقة بين المتغير المفسر (الائتمان المصرفي)، و المتغير التابع (الاستثمار الخاص) علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات والدراسات المسبقة؛ حيث ان الاثر الحدي يساوي 0.19 ، أي ان تغيير الائتمان المصرفي بوحدة واحدة فان الاستثمار الخاص سوف يتغير ب 0.19 وحدة، اذن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

و منه فالائتمان المصرفي له تأثير ايجابي على الاستثمار الخاص.

ثالثا : التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات .

- ✓ تأهيل البنوك التجارية وتعزيز اللامركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان؛
- ✓ أهمية المحيط التشريعي للاستثمار الخاص وتحسين بيئة الأعمال من خلال تحسين ظروف العمل وتسهيل فرص الحصول على الاراضي؛
- ✓ الانفتاح على مؤسسات تمويل أخرى تفي بمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تتميز بقلّة رؤوس الأموال وارتفاع درجة المخاطرة الناتجة عن قلة التحكم في التكنولوجيا المتطورة، ومن بين تلك المؤسسات نذكر شركات رأس المال المخاطر، شركات الائتمان التجاري؛
- ✓ تعزيز دور الدولة في مجال الدعم المالي المباشر وغير المباشر، وتفعيل دور هيئات المرافقة وإنشاء المؤسسات.؛
- ✓ المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها منذ التسعينات و عدم ربطها بالوضع المالي للبلاد و خاصة بأسعار البترول.

رابعا : آفاق البحث

- ان النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة وخاصة الدراسة القياسية صحتها مرهونة بالعوامل التالية
- ✓ المتغيرات الأخرى غير المأخوذة بعين الاعتبار في الدراسة، والتي قد يكون لها تأثير على الدراسة ونتائجها؛
 - ✓ المدة الزمنية القصيرة للدراسة، علما أن النماذج القياسية تكون ذات مصداقية كلما زاد عدد المشاهدات؛
 - ✓ مدى مصداقية المعطيات المتحصل عليها والمستخدم في هذه الدراسة و طبيعة النموذج المستعمل لقياسها.

إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها :

- ✓ اقتراح نموذج عام لحجم الاستثمار الخاص يشمل بالإضافة الى الائتمان المصرفي متغيرات اقتصادية أخرى ؛
- و ما يمكن قوله في الأخير انه مهما تكن النتائج و البيانات و الأدوات المستخدمة في الدراسة: ما هو إلا جهد متواضع يبقى دائما قابلا للنقد و التحسين، كما أن أي تقصير وارد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أصوب رأيا و أدق تحليلا و أكثر عمقا.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المصادر و المراجع باللغة العربية

I. الكتب :

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007.
2. أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2002 .
3. حسين علي بخت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري ، عمان ، الأردن 2007..
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، ط 1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الاردن 2002.
5. خالد وهيب الراوي، الاستثمار، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 1999.
6. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003 .
7. صالح تومي، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .
8. صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي و غسل الأموال، عالم الكتاب، القاهرة ، 2003.
9. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2007.
10. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2000 .
11. محمد داود عثمان " إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره " . ط 1 ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان 2013.
12. محمد كمال خليل الحمزاوي . اقتصاديات الائتمان المصرفي . ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2000
13. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن، 1999.

II. البحوث العلمية

1. جاسر محمد سعيد الخليل ، اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، السنة الجامعية 2004 – 2005
2. غدير بنت سعد الحمود ، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود 2004 .
3. نجلاء محمد بوغزالة ، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة من 1990 / 2000 ، ، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : نقود¹ ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2001 – 2002 .
4. نورة محمدي " دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر . 2006 – 2007

III. وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات و الملتقيات و الأيام الدراسية)

– عبد الحميد زعباط ، تحسين مناخ الاستثمار الخاص – حالة الجزائر – الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، معهد علوم التسيير ، المركز الجامعي ببيشار ، سنة النشر غير مذكورة

IV. المجالات

1. عبد الرزاق مولاي لخضر ، شعيب بونوة " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر-مجلة الباحث ، العدد 07 . 2009 / 2010 .
2. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، امين انجرو " التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد (28) ، العدد 3 ، 2006.
3. عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار : النظريات و المحددات ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67
4. ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2006

V. التقارير

- banque d'Algérie évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2006, rapport 2009,
- le bulletin statistique de la banque d'algerie, juin 2012
- Conseil national économique et social, Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie », 26ème session plénière, Algérie, Juillet 2005.

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية

الكتب

1. Ammour Ben Halima : Pratique de Technique Bancaire, ed Dahlab, Alger, 1997
2. Cadoret. I et Benjamin. C et autre (2004) . " Econométrie appliquée : méthodes . application corrigés " . De Boeck , Bruxelles , 1^{ère} édition .
3. Rachid Bendib . économétrie : théorie et applications ,OPU,

ثالثا : المواقع الالكترونية

تاريخ التصفح 20/02/2013 على الساعة 11:44 : <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads..>

http://nadwa_abdulkarim_otif

تاريخ التصفح 13/03/2013 على الساعة 16:34

الملاحق

الملحق (01) : النموذج للسلسلة بعد إدخال اللوغاريتم

Dependent Variable: LI
 Method: Least Squares
 Date: 05/11/14 Time: 12:27
 Sample: 1994 2006
 Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.096424	1.101313	3.719583	0.0034
LX	0.334645	0.192285	1.740360	0.1097
R-squared	0.215902	Mean dependent var		5.993016
Adjusted R-squared	0.144620	S.D. dependent var		0.619996
S.E. of regression	0.573415	Akaike info criterion		1.866223
Sum squared resid	3.616847	Schwarz criterion		1.953138
Log likelihood	-10.13045	Hannan-Quinn criter.		1.848358
F-statistic	3.028854	Durbin-Watson stat		0.933541
Prob(F-statistic)	0.109657			

الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
01	الفصل الأول : الإطار النظري للائتمان المصرفي و الاستثمار الخاص
02	تمهيد
03	المبحث الأول : الأدبيات النظرية
03	المطلب الأول: مدخل عام إلى الائتمان المصرفي.....
03	الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي.....
05	الفرع الثاني: أنواع الائتمان المعرفي.....
07	الفرع الثالث: محددات طلب وعرض الائتمان المصرفي.....
10	المطلب الثاني: علاقة الائتمان المصرفي بالاستثمار الخاص
10	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.....
13	الفرع الثاني: الاستثمار الخاص ومحدداته.....
15	الفرع الثالث: علاقة الائتمان المصرفي بالاستثمار الخاص.....
17	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....
17	المطلب الأول: الدراسات السابقة.....
20	المطلب الثاني: علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة.....
21	خلاصة الفصل:.....
22	الفصل الثاني: دراسة اثر الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص في الجزائر
23	تمهيد:.....

24	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.....
24	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.....
24	الفرع الأول: وصف متغيرات الدراسة
31	الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات
31	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
31	الفرع الأول : مفهوم الانحدار الخطي البسيط
33	الفرع الثاني: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط
34	الفرع الثالث: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط.....
36	المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها.....
36	المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة
36	الفرع الأول : جمع البيانات.....
37	الفرع الثاني: صياغة وتقدير النموذج القياسي.....
40	المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....
40	الفرع الأول : اختبار معلمات النموذج
44	الفرع الثاني : اختبار الفرضيات
46	خلاصة الفصل.....
47	خاتمة
51	قائمة المصادر و المراجع
54	الملاحق
56	الفهرس.....